



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المعهد العالي لإدارة الأعمال

((ألية تطبيق الصكوك الإسلامية السيادية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية))

((The Mechanism for Implementing Sovereign Islamic Sukuk in
Financing the Public Budget Deficit in Syria))

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في المصارف الإسلامية

إعداد الطالب: وسام جلال سليمان

إشراف الدكتورة

منال الموصلي

العام الدراسي: 1446 هـ - 2025 م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا) صدق الله العظيم.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنيسر العثرات وبتوفيقه تُنال الغايات.

أتوجّه بخالص الشكر والثناء إلى ربّ العالمين، الذي منّ عليّ بإتمام رسالة الماجستير، بعد رحلة علمية حافلة بالتحديات والتجار، فما كان لهذا الجهد أن يكتمل لولا عونهُ وتوفيقه، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل علمًا يُنتفع به، ويجعله في ميزان حسناتي.

أهدي باقات من الورود المتفتحة إلى من غرسوا في قلبي بذور الطموح، وسقوها بالدعاء والدعم حتى أزهرت إلى والديّ العزيزين، لكم وردة الامتنان التي لا تذبل، وعبق الشكر الذي لا ينتهي.

وأهدي أكاليل من الزهر الصادق إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا لي النور في عتمات التعب، والسند في أوقات العزيمة

وأهدي أطيب الزهور وأرقها إلى أصدقائي وزملائي في وزارة المالية، الذين كانت كلماتهم العطرة، ووقوفهم الصادق، كنسائم ربيعية تخفف عناء الطريق، وتمنح القلب دفنًا وأملًا.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي، مغلفةً بورود الحب والتقدير، ودعوات صادقة بأن يجعل الله هذا العمل علمًا نافعا، ولبنة في بناء مستقبل.

شكر وتقدير

- أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الدكتورة منال الموصلي على إشرافها الكريم على هذا البحث، وما قدمته من توجيهات سديدة ونصائح قيمة كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذه الدراسة.
- كما أعبر عن امتناني لإدارة المعهد العالي لإدارة الأعمال على إتاحة الفرصة لخوض هذه التجربة العلمية القيمة، ودعمها المتواصل لمسيرة البحث العلمي.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الموازنة العامة للجمهورية العربية السورية خلال الفترة (2020-2024)، ومدى قدرتها على تمويل الإنفاق العام، وقد استندت الدراسة إلى البيانات المالية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية السورية، مع التركيز على تحليل الإيرادات والنفقات والعجز المالي بالقيم الاسمية والحقيقية، بهدف توضيح أثر كل من التضخم وتقلبات أسعار الصرف على الموارد المالية للدولة.

كما تم تحليل التجارب الدولية الرائدة في إصدار الصكوك الإسلامية السيادية في كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا ودبي ومصر، بهدف استنباط الدروس المتعلقة بأدوات التمويل المبتكرة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع دراسة إمكانية الاستفادة منها مستقبلاً لتطوير إطار تمويلي مماثل في السياق السوري، وأظهرت هذه التجارب أن الصكوك الإسلامية السيادية تمثل أداة تمويلية فعالة، إذ تسهم في خفض تكلفة التمويل، وتنوع مصادره، وتمويل مشاريع تنمية استراتيجية، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والدولية، مع ضمان الالتزام بالضوابط الشرعية.

وأظهرت نتائج تحليل الموازنة العامة السورية ارتفاع القيم الاسمية للإيرادات والنفقات نتيجة التضخم وفقدان قيمة الليرة السورية، في حين كشفت التحليلات بالقيم الحقيقية عن تراجع ملحوظ في الإيرادات والنفقات والعجز المالي، مما يعكس انخفاض القدرة الشرائية للموارد العامة، كما أشارت الدراسة إلى اعتماد الحكومة بشكل رئيسي على أدوات تمويل داخلية غير مستدامة، مع محدودية الاعتماد على التمويل الخارجي.

وتوصي الدراسة بدراسة إمكانية تبني الصكوك الإسلامية السيادية في سورية كأداة تمويل مبتكرة ومستدامة، مع وضع إطار تشريعي وتنظيمي شامل، وربطها بالمشاريع الإنتاجية والتنمية لضمان الاستدامة المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية السيادية، تمويل عجز الموازنة العامة، الموازنة العامة في سورية، البيئة التشريعية، سعر الصرف، الإيرادات العامة، التمويل المستدام، التنمية الاقتصادية.

Abstract

This study aims to analyze the general budget of the Syrian Arab Republic during the period 2020–2024 and to assess its capacity to finance public expenditure. The analysis is based on official financial data issued by the Syrian Ministry of Finance, with a focus on examining revenues, expenditures, and the fiscal deficit in both nominal and real terms. The objective is to clarify the impact of inflation and exchange rate fluctuations on the state's financial resources.

Furthermore, the study investigates leading international experiences in issuing sovereign Islamic sukuk in Saudi Arabia, Malaysia, Dubai, and Egypt, in order to extract lessons related to innovative financing instruments that comply with Islamic Sharia principles. It also explores the feasibility of adopting similar financing frameworks within the Syrian context. The findings from these international experiences indicate that sovereign Islamic sukuk represent an effective and sustainable financing tool, as they contribute to lowering financing costs, diversifying funding sources, supporting strategic development projects, and attracting both domestic and foreign investments, while maintaining full compliance with Sharia requirements.

The analysis of Syria's general budget revealed that nominal revenues and expenditures increased significantly due to inflation and the depreciation of the Syrian pound. However, when measured in real terms, both revenues and expenditures, as well as the fiscal deficit, showed a noticeable decline—reflecting a reduction in the purchasing power of public resources. The study also highlights the government's heavy reliance on unsustainable domestic

financing instruments, coupled with limited external financing.

The study concludes by recommending the adoption of sovereign Islamic sukuk as an innovative and sustainable financing mechanism in Syria. It calls for the establishment of a comprehensive legislative and regulatory framework and for linking sukuk issuances to productive and developmental projects to ensure fiscal sustainability and promote long-term economic development.

Keywords: Sovereign Islamic Sukuk, Public Budget Deficit Financing, Syrian General Budget, Legislative Environment, Exchange Rate, Public Revenues, Sustainable Financing, Economic Development.

الفهرس

1	الفهرس
7	المقدمة
10	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية السيادية وتمويل عجز الموازنة العامة
12	المبحث الأول: الصكوك الإسلامية السيادية
12	أولاً: تعريف الصكوك الإسلامية السيادية
13	ثانياً: خصائص الصكوك الإسلامية السيادية
14	ثالثاً: أنواع الصكوك الإسلامية السيادية
18	المبحث الثاني: القواعد الفقهية والضوابط الشرعية الحاكمة للصكوك الإسلامية السيادية
18	أولاً: القواعد الفقهية العامة لضبط مشروعية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية السيادية
20	ثانياً: الضوابط الشرعية الخاصة لضمان الالتزام بأحكام الشريعة ومقاصدها
21	ثالثاً: آليات الرقابة الشرعية على إصدار وتداول الصكوك
22	المبحث الثالث: الموازنة العامة للدولة مفهومها وخصائصها وتطورها في سورية
22	أولاً: تعريف الموازنة العامة
22	ثانياً: خصائص الموازنة العامة
23	ثالثاً: الإيرادات والنفقات العامة
24	رابعاً: تطور الموازنة العامة في سورية (2011-2024)

26.....	خامساً: المخاطر المالية المرتبطة بالموازنة العامة في سورية (2020-2024)
28.....	المبحث الرابع: الصكوك الإسلامية السيادية لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة
28.....	أولاً: عجز الموازنة - المفهوم، الأسباب، والآثار
28.....	ثانياً: أسباب العجز المالي في سورية (2020-2024)
29.....	ثالثاً: مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة السورية 2020-2024
30.....	رابعاً: الصكوك الإسلامية السيادية كأداة بديلة لتمويل العجز
31.....	1. مزايا استخدام الصكوك الإسلامية السيادية في تمويل عجز الموازنة
32.....	2. تجارب دولية في استخدام الصكوك الإسلامية السيادية
33.....	أولاً: تجربة المملكة العربية السعودية
35.....	ثانياً: تجربة ماليزيا
37.....	ثالثاً: تجربة إمارة (دبي)
38.....	رابعاً: تجربة جمهورية مصر العربية
41..	الفصل الثاني: تحليل الموازنة العامة السورية بالقيم الاسمية والحقيقية خلال الفترة 2020-2024
42.....	أولاً: تحليل الموازنة العامة السورية بالقيم الاسمية خلال الفترة (2020-2024)
42.....	1. تطور البنود الرئيسية للموازنة العامة بالقيم الاسمية (2020-2024)
45.....	2. الإيرادات العامة بالقيم الاسمية (2020-2024)
47.....	3. النفقات العامة بالقيم الاسمية (2020-2024)

49.....	4. العجز الاسمي ونسبته من إجمالي الموازنة (2024-2020)
50.....	5. مصادر تمويل العجز بالقيم الاسمية (2024-2020)
53.....	ثانياً: تحليل الموازنة العامة السورية بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2024-2020)
53.....	1. تطور البنود الرئيسية للموازنة العامة بالقيم الحقيقية (2024-2020)
55.....	2. الإيرادات العامة بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2024-2020)
57.....	3. النفقات العامة بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2024-2020)
58.....	4. العجز الحقيقي ونسبته من إجمالي الموازنة خلال الفترة (2024-2020)
60.....	5. مصادر التمويل بالقيمة الحقيقية الحقيقي خلال الفترة (2024-2020)
63.....	ثالثاً: آلية تطبيق الصكوك الإسلامية السيادية في سورية
66.....	النتائج والتوصيات
68.....	المراجع

فهرس الجداول

- الجدول رقم (1) مقارنة لتطور الموازنة العامة في سورية (ما قبل 2011 - 2024): 26.....
- الجدول رقم (2) مقارنة بين تجارب دولية في إصدار الصكوك الإسلامية السيادية : 39.....
- الجدول رقم (3) تطور الموازنة العامة السورية بالقيم الاسمية خلال الفترة (2020-2024): 43.....
- الجدول رقم (4) الإيرادات العامة بالقيم الاسمي خلال الفترة (2020-2024) 45.....
- الجدول رقم (5) النفقات العامة بالقيم الاسمي خلال الفترة (2020-2024): 47.....
- الجدول رقم (6) العجز الاسمي ونسبته من إجمالي الموازنة خلال الفترة (2020-2024): 49.....
- الجدول رقم (7) تمويل العجز بالقيم الاسمي خلال الفترة (2020-2024): 50.....
- الجدول رقم (8) تطور الموازنة العامة بالقيم الحقيقية (2020-2024): 54.....
- الجدول رقم (9) الإيرادات بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2020-2024): 55.....
- الجدول رقم (10) النفقات بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2020-2024): 57.....
- الجدول رقم (11) العجز الحقيقي ونسبته من إجمالي الموازنة خلال الفترة (2020-2024): 59.....
- الجدول رقم (12) مصادر تمويل العجز بالقيمة الحقيقية خلال الفترة (2020-2024) 60.....

فهرس الأشكال

- الشكل رقم (1) تطور القيم الاسمية للإيرادات والنفقات والعجز خلال الفترة (2024-2020) 50
- الشكل (2) تطور القيم الاسمية للإيرادات والنفقات والعجز ومصادر التمويل (2024-2020) 52
- الشكل رقم (3) تطور القيم الحقيقية للإيرادات والنفقات والعجز (2024-2020): 59
- الشكل (4) تطور القيم الحقيقية للإيرادات والنفقات والعجز ومصادر التمويل (2024-2020): 61

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تُعَدّ الموازنة العامة للدولة من أبرز الأدوات المالية التي تعتمدها الحكومات في رسم السياسات الاقتصادية وتوجيه الموارد العامة بما يعكس أولوياتها التنموية والاجتماعية، إذ تمثل إطاراً محورياً لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية، بما يسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة.

وقد واجهت العديد من الدول، ومن بينها الجمهورية العربية السورية، خلال السنوات الأخيرة تحديات متزايدة في إدارة المالية العامة نتيجة اتساع فجوة العجز بين الإيرادات والنفقات، وقد تفاقمت هذه التحديات بصورة خاصة بفعل التداعيات الاقتصادية العميقة التي شهدتها سورية منذ عام 2011، والتي انعكست سلباً على أداء المالية العامة ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي ضوء هذه الظروف، برزت الحاجة الملحة إلى البحث عن أدوات تمويلية مبتكرة ومستدامة تتجاوز الأدوات التقليدية، وتتلاءم في الوقت ذاته مع الضوابط الشرعية المعتمدة في بعض الدول، وتُعدّ الصكوك الإسلامية السيادية من أبرز هذه الأدوات، إذ تقوم على توظيف أصول حقيقية بعيداً عن المعاملات الربوية مما يجعلها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقادرة على جذب شرائح واسعة من المستثمرين.

وبناءً على ما سبق، جاءت هذه الدراسة إلى بحث إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة في سورية من خلال تحليل واقع المالية العامة خلال الفترة (2020-2024) واستعراض الأطر النظرية والشرعية للصكوك، وتقييم التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، بما يتيح تقديم تصور عملي ملائم للبيئة السورية، ويسهم في تطوير أدوات تمويلية قادرة على دعم الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تفاقم عجز الموازنة العامة للجمهورية العربية السورية خلال الفترة (2020-2024)، حيث ارتفع العجز من نحو 1,455 مليار ليرة سورية في عام 2020 إلى ما يقارب 9,404 مليار ليرة سورية في عام 2024 ويعكس هذا التطور اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات في ظل بيئة اقتصادية تتسم بارتفاع معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية للعملة الوطنية وتباطؤ النشاط الإنتاجي، وهو ما يفرض

ضغوطاً كبيرة على قدرة الدولة في تمويل إنفاقها العام وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

وفي ظل هذه التحديات الاقتصادية والمالية المتزايدة، تبرز الحاجة الملحة إلى البحث عن أدوات تمويلية بديلة تتسم بالاستدامة والكفاءة، وتراعي في الوقت ذاته الضوابط الشرعية المعتمدة، لا سيما في الدول التي تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتعد الصكوك الإسلامية السيادية من بين أبرز هذه الأدوات، نظراً لاعتمادها على أصول حقيقية وقيم استثمارية ملموسة مما يجعلها خياراً تمويلياً متوافقاً مع المبادئ الشرعية وقادراً على توفير مصادر تمويل مستقرة وفعالة.

وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هو واقع الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة من عام 2020 حتى عام 2024، وما أبرز ملامح التغيرات التي طرأت على مكوناتها من حيث الإيرادات والنفقات والعجز المالي؟

- ما هي الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عجز الموازنة العامة للدولة؟
- ما مدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية السيادية كأداة تمويلية فعالة لسد عجز الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على إمكانية استخدام الصكوك الإسلامية السيادية كأداة تمويلية مبتكرة لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية، بما يسهم في تنويع مصادر التمويل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد، كما تبرز أهمية الدراسة إلى تعزيز وعي الجهات الحكومية والمستثمرين بآليات إصدار الصكوك ومتطلبات تفعيلها، فضلاً عن تقديم تصور عملي يمكن الاستفادة منه في صياغة سياسات مالية متوافقة مع الضوابط الشرعية وتدعم التنمية المستدامة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد واقع الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 2020-2024، مع إبراز أهم التغيرات في الإيرادات والنفقات والعجز المالي.

- تحليل الأسباب الرئيسة وراء عجز الموازنة العامة للدولة خلال نفس الفترة.
- تقييم مدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية السيادية كأداة تمويلية فعالة لسد العجز، مع دراسة توافقها مع الضوابط الشرعية وإمكانيتها في دعم الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية.

رابعاً: منهج الدراسة:

- اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف وتحليل البيانات المتعلقة بعجز الموازنة العامة السورية خلال الفترة (2020-2024)، وتفسير العوامل المؤثرة في هذا العجز.
- كما تم توظيف المنهج المقارن في تحليل تجارب عدد من الدول التي نجحت في تطبيق الصكوك الإسلامية السيادية، بهدف استخلاص الدروس المستفادة، وقياس مدى إمكانية نقل تلك التجارب وتكييفها مع السياق السوري.

خامساً: حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية:** تنحصر الفترة الزمنية للتحليل في السنوات الخمس الممتدة من عام 2020 وحتى عام 2024.
- الحدود المكانية:** تتركز الدراسة على الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية، مع الاستعانة بالتجارب الدولية.

سادساً: مصادر جمع البيانات:

- تم الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية السورية، ومصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى مصادر علمية وشرعية معتمدة في مجال المالية الإسلامية، لتوفير أرضية علمية متينة تدعم التحليل والاستنتاجات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية

السيادية وتمويل عجز الموازنة العامة

تعد الصكوك الإسلامية السيادية من أبرز الأدوات التمويلية المعاصرة التي استقطبت اهتمام الحكومات والأسواق المالية، لما تتميز به من قدرة على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو مشاريع حقيقية، ضمن إطار يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد جاءت هذه الأداة استجابة لحاجة متزايدة لدى الدول إلى إيجاد بدائل تمويلية مستدامة تعزز الاستقرار المالي وتقلل من الاعتماد المفرط على القروض التقليدية وما يترتب عليها من أعباء الفوائد والديون.

ومن ناحية أخرى، يشكل العجز في الموازنة العامة تحدياً متكرراً يواجه معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ يترتب على اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات آثار سلبية تطال النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي والاجتماعي ومن ثم، فإن البحث عن أدوات تمويلية مبتكرة لمعالجة هذا العجز يعد ضرورة حيوية تفرضها متطلبات الإدارة الرشيدة للمالية العامة.

لقد أظهرت التجارب الدولية نجاح الصكوك الإسلامية السيادية في تمويل مشاريع تنموية استراتيجية، ففي ماليزيا والسعودية ودول أخرى تمكنت الحكومات من توظيف هذه الصكوك في تمويل البنية التحتية والطاقة والإسكان، مع تحقيق التوافق مع المبادئ الشرعية وجذب قاعدة واسعة من المستثمرين، وتبرز هذه التجارب كنماذج يمكن الاستفادة منها في تصميم آليات فعالة لتطبيق الصكوك السيادية في سياقات مختلفة، بما فيها الحالة السورية.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى وضع الإطار المفاهيمي الذي يوضح الأسس النظرية للصكوك الإسلامية السيادية من حيث مفهومها وخصائصها وأنواعها وضوابطها الشرعية، إضافة إلى بيان ماهية الموازنة العامة وأبعاد العجز المالي وطرق تمويله، ويأتي ذلك بهدف تكوين قاعدة معرفية شاملة تمهد لدراسة التجارب العملية وتقييم إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة في سوريا.

المبحث الأول: الصكوك الإسلامية السيادية

أولاً: تعريف الصكوك الإسلامية السيادية:

تعد الصكوك الإسلامية السيادية من أبرز أدوات التمويل الإسلامي المعاصر، إذ تُصدرها الدولة أو إحدى الجهات السيادية التابعة لها، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية بهدف تمويل مشاريع تنموية أو تغطية عجز الموازنة العامة معتمدة على أصول حقيقية مملوكة للدولة وتمثل هذه الصكوك حصصاً شائعة في منافع أو أعيان أو مشاريع استثمارية مشروعة، بما يضمن توافقها مع المبادئ الإسلامية التي تحرم الربا والغرر والميسر⁽¹⁾.

وعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) الصكوك السيادية بأنها: "شهادات تمثل ملكية شائعة في أصول محددة، تصدرها حكومة أو هيئة عامة، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية"⁽²⁾. كما عرّفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها: "وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وتصدر طبقاً لعقد شرعي، وتدار على أساس ذلك العقد"⁽³⁾.

أما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) فقد عرّفها بأنها: "شهادات تمثل حقوقاً متساوية للمكتتبين في ملكية موجودات ملموسة أو منافع أو خدمات أو مشاريع محددة أو أنشطة استثمارية، ويتم إصدارها بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية"⁽⁴⁾. ويمكن القول إن الصكوك الإسلامية السيادية تمثل أحد أبرز أدوات التمويل الإسلامي الحديث، التي تهدف إلى تلبية احتياجات الدولة التمويلية من خلال وسائل مشروعة وفعالة، دون الإخلال بالمبادئ الشرعية، وقد بدأت تحظى باهتمام متزايد في العديد من الدول الإسلامية والعربية كوسيلة

(1) البرغوثي، عمار (2017) الصكوك الإسلامية السيادية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة - المجلة العربية للعلوم المالية والمصرفية، 9(2)، 45-63.

(2) مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2010) - معيار الصكوك الإسلامية. كوالالمبور: IFSB.

(3) مجمع الفقه الإسلامي الدولي (2004) - قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة السابعة عشرة، مكة المكرمة.

(4) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) - (2015) المعايير الشرعية البحرين.

لتمويل الموازنة دون اللجوء إلى أدوات تقليدية ذات طابع ربوي⁽¹⁾.

ثانياً: خصائص الصكوك الإسلامية السيادية

تتميز الصكوك الإسلامية السيادية بعدد من الخصائص التي تجمع بين الامتثال لأحكام الشريعة والكفاءة الاقتصادية، وتلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريعها التنموية أهمها⁽²⁾:

1. الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية:

تصدر الصكوك الإسلامية استناداً إلى عقود شرعية متنوعة مثل عقد الإجارة، والمضاربة، والمشاركة، والاستصناع، والسلم، وتخضع هذه الصكوك لرقابة هيئات شرعية مختصة تضمن توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخلوها من عناصر الربا والغرر والميسر.

2. الملكية الجزئية للأصول:

تمنح الصكوك حاملها حقوقاً حقيقية في الأصول أو المشاريع، بعكس السندات التقليدية التي تمثل ديناً على الجهة المصدرة.

3. تقاسم المخاطر والعوائد:

يتقاسم المستثمرون والدولة الأرباح والخسائر وفقاً لأداء المشروع الممول، بما يحقق العدالة في توزيع العوائد ويعزز مبدأ المشاركة في المخاطر.

4. المرونة في الهياكل التمويلية:

تتسم الصكوك الإسلامية بمرونة عالية في التصميم وفق طبيعة الأصول أو المشاريع مثل صكوك الإجارة لتمويل الأصول الثابتة وصكوك الاستصناع للمشروعات الإنشائية وصكوك السلم للتمويل الإنتاجي المسبق.

5. الارتباط بمشروعات حقيقية:

تصدر الصكوك بناءً على أصول واقعية أو مشاريع تنموية تمنع استخدامها في المضاربات أو الأنشطة غير المشروعة.

(1) غنایم، حسن (2020) - الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية بديلة للدين العام - مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، 15(1)، 77-94.

(2) صندوق النقد العربي. (2022). الصكوك: الإطار النظري والتطبيقي، أبوظبي: معهد التدريب وبناء القدرات (ص. 5).

6. إمكانية التداول في الأسواق المالية:

تتمتع معظم الصكوك السيادية بخاصية التداول في الأسواق المالية ضمن الضوابط الشرعية، الأمر الذي يرفع من سيولتها ويتيح للمستثمرين مرونة في الدخول والخروج من الاستثمار.

7. التوظيف في التنمية المستدامة:

تستخدم الصكوك الإسلامية السيادية كوسيلة لتمويل القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة، والتعليم، والبنية التحتية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

8. الشفافية والوضوح:

تقوم الصكوك على مبدأ الإفصاح الكامل عن تفاصيل الأصول والعوائد وآليات التوزيع، بما يعزز ثقة المستثمرين ويدعم مصداقية الجهة المصدرة.

ثالثاً: أنواع الصكوك الإسلامية السيادية:

تُعد الصكوك الإسلامية السيادية أداة تمويلية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتمثل بديلاً مشروعاً لأدوات الدين التقليدية القائمة على الفائدة المحرمة، وتعتمد على ملكية الأصول الحقيقية وتقاسم العوائد والمخاطر بين الدولة والمستثمرين، مما يربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الفعلي ويحد من تراكم الديون غير المستدامة.

كما توفر الصكوك مرونة مالية للدولة في تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية⁽¹⁾، وتساهم في تنوع مصادر التمويل وتحسين هيكل مزايا الدين السيادي، مع إمكانية تداولها في الأسواق الثانوية ضمن أطر شرعية منظمة، مما يعزز سيولتها ويجعلها جذابة لشرائح واسعة من المستثمرين. ومن أبرز أنواع الصكوك الإسلامية السيادية:

1. صكوك الإجارة:

هي أدوات مالية إسلامية تصدرها الدولة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتمثل ملكية جزئية لمنافع

(1) البنك الدولي. (2017). إرساء إطار قانوني لإصدار الصكوك السيادية: منظور إدارة الدين العام (Establishing a Legal Framework for Sovereign Sukuk Issuance: A Public Debt Management Perspective)، ورقة مناقشة رقم (18)، ص 2، البنك الدولي [.documents1.worldbank.org/curated/en/907001497472893193/pdf/P161573-06-14-2017-1497472889089.pdf](https://documents1.worldbank.org/curated/en/907001497472893193/pdf/P161573-06-14-2017-1497472889089.pdf)

أصل محدد مثل (العقارات أو المرافق العامة أو مشاريع البنية التحتية) ، يحصل حاملو الصكوك على عوائد دورية مستمدة من استغلال الأصل، بينما تظل ملكية الأصل القانونية للدولة طوال مدة الصك، ويراعى في إصدار هذه الصكوك التوافق مع المبادئ الشرعية، بما في ذلك خلوها من الربا والغرر والميسر .

مثال: إصدار صكوك لتمويل مطار حكومي، الدولة تؤجر المطار لشركة تشغيلية، ويحصل المستثمرون على جزء من الإيرادات طوال مدة الصك، بينما تظل ملكية المطار للدولة.

2. صكوك المشاركة:

هي أدوات مالية إسلامية تصدرها الدولة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، تمثل شراكة فعلية بين الدولة والمستثمرين في مشروع محدد، تقوم على تقاسم الأرباح والخسائر بين الدولة والمستثمرين حسب نسب مساهمة كل طرف في رأس المال، مع الالتزام بالمبادئ الشرعية وخلو الصكوك من الربا والغرر والميسر، وتستخدم هذه الصكوك لتمويل المشاريع التنموية الكبرى، حيث تعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتدعم استدامة الاستثمار، مع إمكانية إدارة المشروع بشكل مشترك بين الدولة والمستثمرين لضمان كفاءة التشغيل وتحقيق أهداف التنمية.

مثال: تمويل مشروع تطوير منطقة صناعية مشتركة، حيث يساهم كل طرف برأس المال ويتم تقاسم الأرباح والخسائر وفق النسب المتفق عليها، وتشارك الدولة في إدارة المشروع مع المستثمرين.

3. صكوك المضاربة:

هي أدوات مالية إسلامية تصدرها الدولة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، تقوم على عقد مضاربة بين المستثمرين (أصحاب المال) والدولة (المضارب أو المدير)، يقدم المستثمرون رأس المال اللازم للمشروع، بينما تتولى الدولة الإدارة والخبرة التشغيلية لتحقيق أفضل عائد ممكن، يتم تقاسم الأرباح وفق نسبة متفق عليها مسبقاً بين الطرفين، في حين يتحمل المستثمرون الخسائر المالية في حال فشل المشروع، ما لم يكن هناك تقصير أو مخالفة من جهة الدولة.

تستخدم صكوك المضاربة عادة لتمويل المشاريع الإنتاجية أو التجارية قصيرة ومتوسطة الأجل، حيث تُوزع الأرباح بناءً على الأداء الفعلي للمشروع بما يحقق العدالة ويضمن التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

مثال: تمويل مشروع لإنتاج سلع غذائية، يقدم المستثمرون رأس المال، وتتولى الدولة إدارة

المشروع وتشغيله، وتُوزع الأرباح وفق النسبة المتفق عليها، بينما يتحمل المستثمرون الخسائر إن لم يحقق المشروع نتائج إيجابية.

4. صكوك الاستصناع:

هي أدوات مالية إسلامية تصدرها الدولة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، تقوم على عقد استصناع يُستخدم لتمويل إنشاء أو تصنيع أصل محدد، مثل الأبنية أو المرافق العامة.

في هذا النوع من الصكوك، يقوم المستثمرون بتمويل المشروع من خلال شراء الصكوك، بينما تتولى الدولة الإشراف على التنفيذ والتأكد من مطابقة العمل للمواصفات المتفق عليها.

أما عملية البناء أو التصنيع فتقوم بها شركة أو جهة متخصصة (المُصنِّع أو المقاول) يتم التعاقد معها من قبل الدولة أو الجهة المصدرة للصكوك.

مثال: تمويل بناء مستشفى حكومي، حيث يمول المستثمرون المشروع من خلال الصكوك، وتُشرف الدولة على عملية التنفيذ التي تنفذها شركة مقاولات متخصصة، وبعد التشغيل واسترداد رأس المال والعوائد، تؤول ملكية المستشفى إلى الدولة.

5. صكوك السِّلْم:

هي أدوات مالية إسلامية تصدرها الدولة وفق عقد السِّلْم، حيث يدفع المستثمرون الثمن مقدماً لشراء سلعة محددة المواصفات تُسلم في وقت لاحق.

تستخدم الدولة هذه الأموال لشراء السلع المطلوبة - مثل القمح أو المواد الأساسية - من الأسواق المحلية أو العالمية لتأمين احتياجاتها أو دعم برامجها التنموية.

يحصل المستثمرون على عوائد مالية محددة مسبقاً بما يتوافق مع أحكام الشريعة، دون أن يمتلكوا السلعة فعلياً قبل التسليم.

مثال: تمويل شراء القمح لتأمين مخزون الدولة، حيث يمول المستثمرون العملية مسبقاً، وتسلم الدولة القمح وتوزعه، بينما يحصل المستثمرون على عائد متفق عليه شرعاً.

6. صكوك الوكالة بالاستثمار:

هي أدوات مالية إسلامية تصدرها الدولة لتفويض وكيل استثماري متخصص يقوم بإدارة أموال حملة الصكوك واستثمارها في مشاريع محددة مقابل أجر أو نسبة من الأرباح.

يقتصر دور الدولة على تحديد أهداف الاستثمار والإشراف العام وضمان التوافق مع أحكام

الشريعة الإسلامية، دون أن تتدخل في التنفيذ أو تمتلك العوائد مباشرة. تتميز هذه الصكوك بالمرونة والشفافية، وتُستخدم لتمويل المشاريع التنموية التي تتطلب إدارة احترافية.

مثال: تمويل مشاريع النقل العام من خلال وكيل متخصص يدير الأموال ويستثمرها لصالح حملة الصكوك، بينما تراقب الدولة الالتزام بالضوابط الشرعية.

المبحث الثاني: القواعد الفقهية والضوابط الشرعية الحاكمة للصكوك الإسلامية السيادية:

يتناول هذا المبحث الإطار الفقهي الذي يحكم مشروعية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية السيادية، وينقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: القواعد الفقهية العامة لضبط مشروعية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية السيادية:

تستند مشروعية الصكوك الإسلامية السيادية إلى مجموعة من القواعد الفقهية الكلية التي تُعد الإطار النظري الرئيس لتنظيم المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، وتهدف هذه القواعد إلى إرساء توازن دقيق بين متطلبات الواقع الاقتصادي ومبادئ الشريعة الإسلامية بما يضمن سلامة العقود وعدالة التعاملات، ويُحقق مقاصد الشريعة في حفظ المال وتنمية الاستثمار المشروع، ومن أبرز هذه القواعد:⁽¹⁾

1- قاعدة الأصل في المعاملات الإباحة

تفيد هذه القاعدة أن الأصل في العقود والمعاملات المالية هو الإباحة ما لم يرد نص شرعي صريح يمنعها، استناداً لقوله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} [البقرة: 275] وبناءً عليه، فإن ابتكار أدوات مالية معاصرة كالصكوك الإسلامية السيادية يُعد جائزاً في أصله، بشرط خلوها من المحظورات الشرعية، وعلى رأسها الربا، الذي ينقسم إلى:

- ربا النسئئة (ربا الدَّين): وهو الزيادة المشروطة على أصل القرض عند التأخير في السداد.
 - ربا الفضل: وهو الزيادة في مبادلة الأموال الربوية من نفس الجنس مع تفاوت أو دون تقابض فوري، كأن يُبادل ذهب بذهب مع تفاوت في الكمية أو دون تقابض فوري، وهو محرم لأنه يؤدي إلى استغلال غير مشروع ويتعارض مع مبدأ العدل في المعاملات.
- وبالتالي فإن التزام الصكوك بهذه القاعدة من شأنه أن يضمن مشروعيتها الشرعية، ويؤسس لمعاملات مالية خالية من الربا والغرر، وتتسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ المال وتحقيق العدالة.

(1) القرني، عبد الله بن محمد (2016). الصكوك الإسلامية السيادية: دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية- الرياض: مركز البحوث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ص. 205-215.

2- قاعدة الغرر والجهالة الفاحشة:

تعد قاعدة النهي عن الغرر من القواعد الأساسية التي تحكم المعاملات المالية في الإسلام، وتهدف إلى حماية حقوق الأطراف ومنع النزاعات الناتجة عن الغموض أو الجهالة في عناصر العقد الأساسية، مثل المحل أو الثمن أو شروط التسليم، مما قد يؤدي إلى خسائر غير عادلة. وقد جاء في الحديث الشريف:

"نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر" (رواه مسلم، حديث رقم 1513).

ويقصد بالغرر الجهالة أو عدم التيقن في أحد عناصر العقد الأساسية، ويصبح الغرر فاحشاً حين يرتبط بجوهر المعاملة، مثل عدم وضوح الأصل محل التمويل أو العائد المتوقع أو طبيعة العقد ذاته. وفي سياق الصكوك الإسلامية السيادية، يتطلب الأمر صياغة العقود بدقة ووضوح، مع تفصيل جميع الحقوق والالتزامات والعوائد والضمانات، لضمان رضا جميع الأطراف ومنع الغرر الذي قد يبطل العقد شرعاً، وهو شرط أساسي لصحة المعاملة وشفافيتها.

3- قاعدة "الغنم بالغرم":

تنص قاعدة الغنم بالغرم على أن من يتحمل الخطر أو المخاطرة يستحق الربح، وهي قاعدة جوهرية لضمان العدالة في توزيع الأرباح والخسائر بين الأطراف. وتتجلى أهميتها في الصكوك الإسلامية السيادية التي يجب أن يكون عائدها مرتبطاً بأداء المشروع أو الأصل الممول، فتتحمل الدولة والمستثمرون المخاطر بشكل عادل، ولا يجوز شرعاً ضمان ربح ثابت لحامل الصك بغض النظر عن نتائج الاستثمار، خلافاً لما هو معمول به في السندات الربوية، ما يجعل هذه القاعدة ركيزة لضمان العدالة الاقتصادية والتكافؤ في العلاقة التعاقدية.

4- قاعدة "منع الظلم وأكل أموال الناس بالباطل":

تؤكد هذه القاعدة على ضرورة تحقيق العدل والرضا في المعاملات، ومنع الاستغلال أو الإضرار بأي طرف. حيث يقول الله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: 29]

وبالتالي، يجب أن تُبنى عقود الصكوك الإسلامية السيادية على أساس العدالة والشفافية، بما

يضمن التوازن بين مصالح الجهة المصدرة والمستثمرين ويمنع أي شروط مجحفة أو غبن فاحش قد يؤدي إلى الإضرار بأحد الأطراف، وهو ما يجعل العقد مطابقاً للضوابط الشرعية.

ثانياً: الضوابط الشرعية الخاصة لضمان الالتزام بأحكام الشريعة ومقاصدها:

تشكل الضوابط الشرعية الإطار المرجعي الفقهي والفني الذي ينظم إصدار وتداول الصكوك الإسلامية السيادية ويضمن توافقها مع أحكام الشريعة ومقاصدها، وتعد هذه الضوابط ضرورية للحفاظ على المشروعية وتعزيز الثقة بأدوات التمويل الإسلامي ومن أبرز هذه الضوابط:⁽¹⁾

1- وضوح الأصل المالي والاقتصادي للصك:

يشترط في الصكوك الإسلامية أن تستند إلى أصول حقيقية أو مشاريع اقتصادية محددة، بحيث يكون الأصل المالي واضحاً ويعبر عن حصة ملكية فعلية، انسجاماً مع مبدأ التملك في الشريعة الإسلامية، ويجب أن تمثل الصكوك ملكية مشاعة في أصل حقيقي، بحيث يشترك حملة الصكوك في ملكيته بشكل جماعي دون تخصيص أجزاء منفصلة، مما يمنح كل حامل حقاً في نسبة من الأصل أو منفعته.

يهدف هذا الضابط إلى منع تحول الصكوك إلى أدوات دين أو مضاربة وضمان وجود أصل ملموس يدعم الصك ويُحقق المشروعية الشرعية في تملك العوائد والأرباح.

2- توافق هيكلية الصكوك مع أحكام الشريعة:

يجب أن تعتمد الصكوك الإسلامية السيادية على عقود تمويل مشروعية، مثل الإجارة والمضاربة والمشاركة والاستصناع، خالية من الربا والغرر والميسر، كما يجب توزيع الأرباح والمخاطر بما يتناسب مع طبيعة العقد، وتخضع الصكوك لرقابة شرعية مستمرة من جهة مختصة لضمان الالتزام الكامل بأحكام الشريعة في جميع مراحل الإصدار والتنفيذ والتداول.

(1) محمد رضا (2020) مبادئ وممارسات الصكوك الإسلامية السيادية. القاهرة: الدار الأكاديمية للنشر. ص.

3- الإفصاح والشفافية الكاملة:

تلتزم الجهة المصدرة بالصكوك الإسلامية السيادية بالإفصاح الكامل عن البيانات المالية والتعاقدية، بما يشمل طبيعة الأصول، ومخاطر الاستثمار، وآلية توزيع الأرباح والخسائر، من خلال تقارير دورية واضحة ويهدف هذا الضابط إلى تعزيز ثقة المستثمرين وتجنب الجهالة والغرر في التعامل.

4- العدالة في توزيع الأرباح والمخاطر:

يجب أن تتحقق العدالة في توزيع الأرباح والخسائر بين الجهة المصدرة والمستثمرين، بحيث يتحمل كل طرف نصيبه من المخاطر حسب طبيعة العقد الشرعي. ويُمنع ضمان عوائد ثابتة غير مرتبطة بالأداء، بما يتوافق مع مبدأ "الغنم بالغرْم" وتحريم الربا والغرر.

5- شرط عدم التناقض مع مقاصد الشريعة:

يشترط أن تتوافق الصكوك الإسلامية السيادية مع المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، وفي مقدمتها: حفظ المال، وتحقيق العدالة، ومنع الظلم، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويقضي هذا الضابط بعدم توجيه أموال الصكوك إلى أنشطة تضر بالمجتمع أو تتنافى مع المبادئ الأخلاقية والاقتصادية التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: آليات الرقابة الشرعية على إصدار وتداول الصكوك:

تعد الرقابة الشرعية من الركائز الأساسية التي تضمن التزام الصكوك الإسلامية السيادية بأحكام الشريعة في مختلف مراحلها: من التأسيس والإصدار إلى التداول والتصفية وتشمل هذه الرقابة ما يلي:⁽¹⁾

- تشكيل هيئة رقابة شرعية مستقلة تتألف من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات.
- اعتماد هياكل الإصدار بعد مراجعتها شرعياً لضمان خلوها من الربا، الغرر، والظلم.
- متابعة التطبيق الفعلي والتقارير الدورية للتأكد من استمرار الالتزام بالمعايير الشرعية.
- التحقق من الالتزام بمعايير أيوفي (AAOIFI) التي تُعد المرجعية الأهم في تنظيم الصكوك على المستوى المؤسسي.

(1) AAOIFI (2015)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

المبحث الثالث: الموازنة العامة للدولة مفهومها وخصائصها وتطورها في سورية:

أولاً: تعريف الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها خطة مالية سنوية تعدها الحكومة، تتضمن تقديراً للإيرادات المتوقعة والنفقات المقررة خلال فترة زمنية محددة، غالباً سنة مالية واحدة، وتعد الموازنة أداة محورية من أدوات السياسة المالية، إذ تحدد من خلالها الدولة كيفية تعبئة مواردها المالية وتوزيعها على أوجه الإنفاق المختلفة بما يتوافق مع أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية، كما تجسد الموازنة التوجهات والسياسات الاقتصادية المعتمدة لتحقيق الأهداف التنموية، وضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية السائدة⁽¹⁾.

ثانياً: خصائص الموازنة العامة:

تتسم الموازنة العامة بعدة خصائص تجعلها أداة فريدة في إدارة المالية العامة، من أبرزها⁽²⁾:

- **الطابع التقديري:** حيث تعد الموازنة على أساس توقعات تقديرية للإيرادات والنفقات
- **الطابع القانوني:** لا تكتسب الموازنة صفة النفاذ إلا بعد إقرارها من السلطة التشريعية وإصدار قانون الموازنة.
- **الصفة الزمنية:** تغطي الموازنة فترة زمنية محددة، عادة سنة مالية.
- **العمومية والشمول:** تشمل الموازنة جميع الإيرادات والنفقات العامة للدولة دون استثناء.
- **المرونة النسبية:** تتيح تعديل البنود خلال السنة المالية وفق الحاجة والظروف المتغيرة.
- **الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية:** تستخدم الموازنة كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتعزيز النمو وتحقيق العدالة الاجتماعية.

(1) المهاني، محمد خالد. (2000) الموازنة العامة للدولة في سورية: الواقع والآفاق مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الأول - المهاني، خالد (2010). المالية العامة: الإيرادات والنفقات العامة والموازنة دمشق: جامعة دمشق - كلية الاقتصاد.

(2) عبد المجيد، محمد عبد العزيز. (2015). المالية العامة والسياسة المالية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

ثالثاً: الإيرادات والنفقات العامة⁽¹⁾:

1. الإيرادات العامة:

تعد الإيرادات العامة المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل أنشطتها وتغطية التزاماتها المالية، وتصنف هذه الإيرادات إلى أربعة أنواع رئيسية، على النحو الآتي:

- **الإيرادات الضريبية:** هي الأموال التي تحصلها الدولة من الضرائب المباشرة، مثل ضرائب الدخل والأرباح، والضرائب غير المباشرة، مثل ضرائب المبيعات والجمارك، والتي تستخدم لتمويل الإنفاق الحكومي والخدمات العامة.
- **الإيرادات غير ضريبية:** هي الأموال التي تحصلها الدولة من مصادر أخرى، مثل العوائد من استغلال الموارد الطبيعية، الرسوم والغرامات الحكومية، أرباح الشركات المملوكة للدولة، وتحصيلات الخدمات العامة.
- **المنح والمساعدات الخارجية:** هي موارد مالية استثنائية تُستخدم لدعم الموازنة أو تنفيذ مشاريع تنموية، لكنها غير مستدامة بسبب ارتباطها بالتغيرات الجيوسياسية والعلاقات الدولية.
- **الاقتراض:** تلجأ الحكومات إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية عجز الموازنة، إلا أن هذه الأداة تؤدي إلى تراكم الدين العام وزيادة أعباء خدمته، ما ينعكس سلباً على الاستقرار المالي والاقتصادي.

2. النفقات العامة:

تقسم النفقات العامة إلى فئتين رئيسيتين:

- **نفقات جارية:** وتشمل المصاريف المستمرة مثل الرواتب، الأجور، مصاريف التشغيل والصيانة، والخدمات العامة.
- **نفقات استثمارية:** وهي المصاريف المخصصة للمشاريع التنموية، مثل بناء البنية التحتية، إنشاء المصانع، وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

(1) جميل، عبد الرحمن. (2018). المالية العامة والنظام الضريبي. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

رابعاً: تطور الموازنة العامة في سورية (2011-2024)⁽¹⁾:

شهدت الموازنة العامة في سورية تحولات جذرية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2024، نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية العميقة التي طرأت على البلاد في أعقاب الأزمة الداخلية، ويمكن تتبع تطور الموازنة من خلال تقسيم الفترة إلى ثلاث مراحل رئيسية:

1- الفترة ما قبل 2011 (استقرار نسبي):

تميزت هذه المرحلة باستقرار نسبي في المالية العامة للدولة السورية، حيث كان عجز الموازنة يتراوح بين 2% و7% من الناتج المحلي الإجمالي وهو مستوى يعتبر مقبولاً وفقاً للمعايير الدولية ضمن الحدود المقبولة، وقد اعتمدت الدولة آنذاك على مصادر إيرادية مستقرة لاسيما من قطاع النفط والضرائب غير المباشرة إلى جانب دعم خارجي محدود من بعض الدول والمنظمات، واتسمت السياسات المالية بالانضباط النسبي في الإنفاق مما أسهم في الحفاظ على توازن مالي مقبول وقدرة الدولة على تمويل النفقات العامة دون ضغوط تمويلية كبيرة.

2- الفترة من 2011 إلى 2020 (تصاعد حاد في العجز المالي):

شهدت هذه المرحلة تفاقماً حاداً في العجز المالي نتيجة للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد، ومن أبرز ملامح هذه المرحلة:

- تراجع حاد في الإيرادات نتيجة لانكماش النشاط الاقتصادي العام وتوقف شبه كامل لإنتاج النفط بعد خروج معظم الحقول من سيطرة الدولة.
- تدهور القطاعات الإنتاجية لا سيما القطاعين الزراعي والصناعي وهو ما أدى إلى انخفاض الموارد الضريبية الناتجة عن هذه القطاعات، وتراجع مساهمتها في الإيرادات العامة.
- ارتفاع الإنفاق العام بشكل كبير خاصة في مجالات الدعم الاجتماعي والإنفاق الحكومي وذلك لمواجهة آثار الأزمة وتلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع.
- زيادة الاعتماد على تمويل العجز عبر أدوات غير إنتاجية، مثل الإصدار النقدي المباشر والاقتراض الداخلي، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، بالإضافة

(1) البيان الحكومي في الجمهورية العربية السورية- وزارة المالية- 2020 حتى 2024

إلى تدهور مستمر في قيمة العملة الوطنية (الليرة السورية).

- تآكل القيمة الحقيقية للإنفاق العام بفعل التضخم المتصاعد (انخفاض القدرة الشرائية للإنفاق الحكومية)، مما أثر سلباً على كفاءة تخصيص الموارد العامة وقدرة الدولة على تمويل برامجها التنموية والخدمية بشكل فعال.

3- الفترة من 2021 إلى 2024 (محاولات ضبط مالي جزئي):

شهدت هذه المرحلة محاولات حكومية لتنفيذ إصلاحات مالية تدريجية تهدف إلى ضبط الإنفاق العام وتحسين كفاءة التحصيل الإيرادي، في ظل استمرار الضغوط الاقتصادية، وقد تمثلت أبرز ملامح هذه المرحلة فيما يلي:

- تعديل السياسات الضريبية والسعي إلى توسيع القاعدة الضريبية، إلا أن الأثر الفعلي لهذه التعديلات ظل محدوداً نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي وتراجع القدرة الإنتاجية.
- خفض تدريجي للدعم الحكومي ولا سيما في قطاعي المحروقات والمواد التموينية، في محاولة للحد من النفقات الجارية المرتفعة.
- تنشيط أدوات التمويل المحلي من خلال إصدار خزينة بهدف تقليل الاعتماد على التمويل النقدي المباشر الذي ساهم في تقادم معدلات التضخم.

على الرغم من المساعي الحكومية لتحسين الوضع المالي، إلا أن العجز في الموازنة العامة بقي مستمراً، نتيجة تباطؤ عمليات إعادة الإعمار واستمرار التحديات الاقتصادية، ولا سيما التراجع الحاد في الإيرادات العامة، وقد أسهم ذلك في تعزيز الاعتماد على أدوات التمويل الداخلي، وهو ما ينطوي على مخاطر اقتصادية متزايدة تهدد الاستقرار المالي على المدى المتوسط والطويل، في ظل غياب تحسن فعلي في مصادر الإيرادات أو في النمو الاقتصادي الكلي.

الجدول رقم (1) مقارنة لتطور الموازنة العامة في سورية (ما قبل 2011 – 2024):

الفترة الزمنية	السمات العامة	الإيرادات العامة	الإنفاق العام	العجز المالي	أدوات التمويل	الآثار الاقتصادية
ما قبل 2011 (استقرار نسبي)	استقرار نسبي في المالية العامة	مستقرة - قائمة على النفط والضرائب	منضبط نسبياً	يتراوح بين 2% و 7% من الناتج المحلي الإجمالي	ذاتي + دعم خارجي محدود	توازن مالي مقبول قدرة تمويلية جيدة
2011-2020 (تصاعد العجز)	أزمة اقتصادية شديدة	تراجع حاد بسبب توقف النفط وتدهور القطاعات الإنتاجية	ارتفاع حاد بسبب الإنفاق على الدعم والخدمات	تفاقم العجز إلى مستويات غير مسبوقة	إصدار نقدي مباشر + اقتراض داخلي	تضخم مرتفع - انهيار في سعر الصرف - تآكل الإنفاق الحقيقي
2021-2024 (محاولات ضبط جزئي)	إصلاحات مالية جزئية	تحسن نسبي دون نتائج ملموسة	خفض تدريجي للدعم - محاولات ضبط	استمرار العجز بسبب ضعف النمو	سندات خزينة - تمويل داخلي	استمرار الضغوط المالية - مخاطر مستقبلية قائمة

(المصدر: البيان الحكومي في الجمهورية العربية السورية- وزارة المالية- 2020 حتى 2024)

خامساً: المخاطر المالية المرتبطة بالموازنة العامة في سورية (2020-2024)⁽¹⁾:

شهدت الموازنات العامة خلال الفترة 2021-2024 مجموعة من التحديات والمخاطر المالية المتكررة والمتراكمة، انعكست بشكل مباشر على فعالية السياسة المالية للدولة، وعلى قدرة الحكومة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز هذه المخاطر:

1. استمرار التقلبات في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، وما ترتب عليه من ارتفاع في معدلات التضخم، وتزايد كلفة الإنفاق الحكومي على السلع الأساسية، مثل: المشتقات النفطية، والقمح، والأدوية، مما أدى إلى اختلالات في بنود النفقات العامة.

(1) البيان المالي الحكومي في الجمهورية العربية السورية- وزارة المالية- 2020-2021-2022-2023-2024

2. ضعف الإيرادات العامة للخزينة المركزية عن المستوى المخطط له، نتيجة لتراجع التحصيلات الضريبية والانكماش في الفوائض الاقتصادية، في ظل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، واستمرار الحصار الاقتصادي والعقوبات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية.
3. عدم تعديل وتحديث الأنظمة المالية المعتمدة في الوحدات الحسابية المستقلة، واستمرار هذه الوحدات في الاعتماد على الإعانات المقدمة من الخزينة العامة، ما يضعف كفاءتها التشغيلية ويزيد العبء على الموازنة المركزية.
4. تغيرات متوقعة في عجز شركة محروقات نتيجة تقلب أسعار النفط العالمية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على مخصصات الدعم والنفقات التشغيلية.
5. الاعتماد المتزايد على التمويل من مصرف سورية المركزي، ما قد يؤدي إلى آثار تضخمية إضافية في حال استمراره دون ضوابط.

المبحث الرابع: الصكوك الإسلامية السيادية لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة

بعد دراسة الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية السيادية في المبحث الأول، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء عملياً على استخدام هذه الصكوك كأداة تمويلية لمعالجة عجز الموازنة العامة، من خلال تحليل طبيعة العجز، وسائل تمويله التقليدية، ثم مدى جدوى اعتماد الصكوك السيادية كبديل شرعي ومالي مستدام.

أولاً: عجز الموازنة - المفهوم، الأسباب، والآثار⁽¹⁾

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه الحالة التي تتجاوز فيها النفقات الحكومية إجمالي الإيرادات المحققة خلال فترة مالية محددة، مما يؤدي إلى نشوء فجوة تمويلية تتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل إضافية لتغطيتها، سواء من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي، أو عبر وسائل تمويلية بديلة.

1- أسباب العجز:

تتعدد العوامل المؤدية إلى حدوث العجز في الموازنة العامة، ومن أبرزها:

- ضعف الإيرادات العامة نتيجة لانكماش القاعدة الضريبية أو تباطؤ النشاط الاقتصادي.
- تصاعد النفقات الجارية، ولا سيما المتعلقة بالأجور والدعم الاجتماعي والخدمات الأساسية.
- الظروف الاقتصادية أو السياسية الطارئة، كالأزمات أو الكوارث أو الصراعات.

2- الآثار الاقتصادية:

ينعكس العجز المالي على الاقتصاد الوطني بعدة آثار سلبية، من أبرزها:

- تفاقم الدين العام بسبب الاعتماد المتزايد على الاقتراض، وما يترتب عليه من أعباء خدمة الدين.
- ضعف القدرة على الاستثمار نتيجة توجيه جزء كبير من الموارد إلى تغطية النفقات الجارية.
- ارتفاع معدلات التضخم، خصوصاً عندما يتم تمويل العجز عن طريق التوسع النقدي أو إصدار العملة.

ثانياً: أسباب العجز المالي في سورية (2020-2024)⁽²⁾

شهدت الموازنة العامة في سورية خلال الفترة 2020-2024 زيادة ملحوظة في مستوى العجز

(1) عبد الخالق، جلال. (2014). السياسة المالية في الاقتصاديات النامية: عجز الموازنة والدين العام. القاهرة: دار النهضة العربية.

(2) البيان المالي الحكومي في الجمهورية العربية السورية- وزارة المالية- 2020 - 2021-2022-2023-2024.

المالي، نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل المشتركة، ومن أبرزها:

- تدهور سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار.
- استمرار الدعم الحكومي للمواد التموينية والمشتقات النفطية، حيث تتابع بأسعار إدارية أقل من التكلفة الحقيقية، مما يوسع الفجوة بين الإنفاق والإيرادات.
- ارتفاع الرواتب والأجور والتعويضات، نتيجة المراسيم التشريعية والزيادات الدورية للعاملين في القطاع العام.
- تراجع إيرادات الوحدات الحسابية المستقلة المرتبطة بالموازنة العامة وفق مبدأ "الصوافي"⁽¹⁾، مما قلص قدرة الدولة على تغطية العجز من مواردها الذاتية.

ثالثاً: مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة السورية 2020-2024:

في ظل تنامي حجم العجز في الموازنة العامة خلال الفترة 2020-2024، وتراجع الإيرادات العامة بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية المعقدة، لجأت الحكومة السورية إلى عدة أدوات تقليدية لتمويل هذا العجز، وذلك في محاولة للحفاظ على استمرارية الإنفاق العام، لا سيما في القطاعات ذات الأولوية كالدعم الاجتماعي والخدمات الأساسية. ويمكن تصنيف أبرز هذه الأدوات التمويلية على النحو الآتي:

1. إصدار الأوراق المالية الحكومية⁽²⁾:

بهدف تخفيف الضغوط التمويلية الناتجة عن تراكم الدين العام، خاصة المستحق لصالح مصرف سورية المركزي، قامت وزارة المالية بالتنسيق مع المصرف المركزي بإعادة هيكلة إدارة الدين العام وشمل ذلك طرح أوراق مالية حكومية، مثل سندات الخزينة والأذونات، على المصارف والمؤسسات المالية المحلية، لاستخدامها كوسيلة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل العجز، مع السعي للحد من الاعتماد المفرط على التمويل النقدي المباشر.

(1) مبدأ "الصوافي" يعني أن الوحدات الحسابية المستقلة (مثل الهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة) تقوم بتحويل الفائض الصافي المتبقي من إيراداتها إلى الخزينة العامة للدولة بعد خصم نفقاتها والتزاماتها التشغيلية.

(2) تم إعادة تفعيل المرسوم /60/ لعام 2007 المتعلق بإصدار سندات وأذونات الخزينة كأدوات لتمويل عجز الموازنة العامة وإدارة الدين العام (البيان المالي الحكومي في الجمهورية العربية السورية - وزارة المالية - 2021)

2. السندات المسحوبة من مصرف سورية المركزي:⁽¹⁾

تُعد السندات المسحوبة من مصرف سورية المركزي أحد أبرز أدوات التمويل النقدي غير المباشر التي اعتمدها الحكومة السورية لتغطية جزء من العجز في الموازنة العامة وتتمثل هذه الآلية في قيام وزارة المالية بإصدار سندات دين حكومية وبيعها مباشرة إلى مصرف سورية المركزي، بحيث يقوم المصرف بتمويل العجز من خلال شراء هذه السندات، ويعتبر هذا الإجراء شكلاً من أشكال الإقراض المباشر للحكومة، إذ يضخ المصرف المركزي السيولة اللازمة في الخزينة العامة مقابل حيازة هذه السندات، دون المرور عبر السوق المالي أو الجهاز المصرفي التجاري.

3. الموارد والقروض الخارجية:

اعتمدت الدولة كذلك على القروض الخارجية والاتفاقيات التمويلية الثنائية والمتعددة الأطراف كمصدر من مصادر تمويل العجز، كما استفادت بعض المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من مواردها الذاتية في تمويل مشاريعها الاستثمارية، ما ساهم جزئياً في تخفيف الضغط على الموازنة المركزية، إلا أن هذه الموارد تبقى محدودة وغير منتظمة، كما أن الحصول على التمويل الخارجي غالباً ما يرتبط بشروط سياسية واقتصادية معقدة، مما يقلل من كفاءته كأداة مستدامة.

على الرغم من هذه الوسائل التقليدية، فإنها تفتقر إلى الاستدامة، خصوصاً في غياب الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة لزيادة الإيرادات وتحسين كفاءة الإنفاق لهذا السبب بدأت العديد من الدول بدراسة تبني أدوات تمويلية مبتكرة مثل الصكوك الإسلامية السيادية، والتي تجمع بين تعبئة الموارد المالية وتقليل الأعباء التضخمية، مع توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

رابعاً: الصكوك الإسلامية السيادية كأداة بديلة لتمويل العجز:

تُعد الصكوك الإسلامية السيادية من أبرز أدوات التمويل الإسلامي الحديثة، التي توفر حلاً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية لتمويل الدولة لمشاريعها التنموية وسد عجز الموازنة، بعيداً عن آليات الاقتراض التقليدية القائمة على الفائدة الربوية.

(1) البيان المالي الحكومي في الجمهورية العربية السورية - وزارة المالية - 2020 - 2021 - 2022 - 2023 - 2024
مصرف سورية المركزي، النشرة الاقتصادية الفصلية، عدد خاص بالمالية العامة، 2022.

وتعتمد هذه الصكوك على أصول حقيقية مملوكة للدولة أو مشاريع تنموية قابلة للاستثمار، حيث تمثل لكل مستثمر حصة متساوية في المنافع الناتجة عن المشروع أو الأصل، مع الالتزام التام بالمبادئ الشرعية التي تحظر الربا والميسر والغرر.

وتتميز الصكوك السيادية بقدرتها على جذب رؤوس الأموال من المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء، إذ توفر للمستثمر فرصة المشاركة في مشاريع اقتصادية حقيقية مع تقاسم العوائد والمخاطر بطريقة عادلة، ما يخلق بيئة استثمارية مستقرة وشفافة.

كما تمنح الدولة مرونة أكبر في إدارة التمويل، إذ يمكن استخدام الصكوك لتمويل مشاريع قصيرة أو طويلة الأجل في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك البنية التحتية، والطاقة، والتعليم، والصحة، والسكن.

علاوة على ذلك، تسهم الصكوك الإسلامية السيادية في تعزيز الشفافية والمصادقية في إدارة المشاريع الحكومية، حيث تتطلب الإفصاح الكامل عن الأصول والمشاريع والآليات المالية المتبعة، مما يزيد من ثقة المستثمرين ويساهم في تعزيز استدامة التمويل الحكومي. كما تمثل هذه الصكوك أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ ترتبط الموارد المالية بمشاريع حقيقية تساهم في رفع الإنتاجية الوطنية وتحسين جودة الخدمات العامة، بينما توفر حلولاً مستدامة لتقليل الاعتماد على الدين العام التقليدي، وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة على المدى الطويل.

1. مزايا استخدام الصكوك الإسلامية السيادية في تمويل عجز الموازنة:

تمثل الصكوك الإسلامية السيادية نموذجاً تمويلياً مبتكراً يجمع بين الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهو ما يمنحها مجموعة من المزايا الاستراتيجية والاقتصادية البارزة، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:⁽¹⁾

• **التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية:** تجعل الصكوك مقبولة لدى المستثمرين الباحثين عن تمويل يتوافق مع القيم والمبادئ الإسلامية، وتجنب الدولة اللجوء إلى أدوات الدين التقليدية القائمة على الفائدة.

(1) البرغوثي، عمار (2017). الصكوك الإسلامية السيادية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة-المجلة العربية

للعلوم المالية والمصرفية- المجلد 9 العدد(2)، ص 45-63

- **تقاسم المخاطر والعوائد:** يتم تقاسم الأرباح والخسائر بين الدولة وحاملي الصكوك وفق نموذج تشاركي عادل، ما يقلل من تحمل أي طرف للمخاطر وحده ويعزز العدالة المالية.
- **تعزيز السيولة في الأسواق المالية:** إمكانية تداول الصكوك في الأسواق الثانوية ضمن الضوابط الشرعية يزيد من جاذبيتها للمستثمرين، ويعزز قدرة الدولة على جذب رؤوس الأموال بسرعة وكفاءة، كما يوفر مرونة للمستثمرين في الدخول والخروج من الاستثمار.
- **استقطاب رؤوس الأموال المحلية والدولية:** تتيح الصكوك السيادية جذب الاستثمارات من مختلف الفئات، سواء من المستثمرين المحليين الداعمين للاقتصاد الوطني أو من المستثمرين الدوليين الباحثين عن أدوات تمويلية متوافقة مع الشريعة، مما يسهم في تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على القروض التقليدية.
- **تمويل مشاريع إنتاجية حقيقية:** تُستخدم الصكوك لتمويل مشاريع ملموسة مثل البنية التحتية والطاقة والتعليم والإسكان والصحة، ما يعزز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ويزيد من كفاءة الإنفاق العام، إذ يرتبط التمويل بالنشاط الاقتصادي الفعلي وليس بالافتراض لتغطية النفقات التشغيلية فقط.
- **خفض تكلفة التمويل الحكومي:** مقارنة بأدوات الدين التقليدية القائمة على الفائدة، توفر الصكوك السيادية خياراً تمويلياً أقل تكلفة على المدى الطويل، وتحد من تراكم الدين العام، ما يسهم في تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية ويقلل الضغط على الميزانية.
- **تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي:** يساعد استخدام الصكوك في تنويع أدوات التمويل المتاحة، وتوفير مصادر طويلة الأجل للتمويل، مما يدعم استقرار الاقتصاد الكلي ويزيد القدرة على مواجهة الأزمات المالية المستقبلية، ويحسن هيكل مزايا الدين العام ويوازن بين التمويل المحلي والخارجي.
- **دعم التنمية المستدامة:** يرتبط تمويل الصكوك بمشاريع إنتاجية وتنموية تساهم في تحسين جودة الحياة، وزيادة فرص العمل، وتعزيز البنية التحتية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ويضمن تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة على المدى الطويل.

2. تجارب دولية في استخدام الصكوك الإسلامية السيادية:

شهدت العقود الأخيرة توسعاً متزايداً في استخدام الصكوك الإسلامية السيادية على المستويين الإقليمي والعالمي، سواء في الدول الإسلامية أو غير الإسلامية، وذلك في إطار سعي الحكومات إلى

تنوع أدواتها التمويلية، وتعزيز كفاءتها المالية، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد أثبتت الصكوك السيادية فعاليتها في تمويل المشاريع التنموية الكبرى، لا سيما في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والطاقة، والإسكان، وغيرها من القطاعات الحيوية، كما ساهمت في جذب استثمارات محلية وخارجية بفضل بنيتها الشرعية والاقتصادية المرنة والجاذبة.

وفي هذا الإطار، سيتم استعراض وتحليل عدد من التجارب الدولية الرائدة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية السيادية، وذلك من خلال التركيز على أربع حالات رئيسية:

• المملكة العربية السعودية

• ماليزيا

• إمارة دبي

• مصر

ويهدف هذا التحليل إلى دراسة الإطار المؤسسي والتنظيمي لكل تجربة، وأهداف الإصدار، والمؤشرات الاقتصادية، والمشاريع الممولة، لاستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن الاستفادة منها في تصميم نموذج سوري متكامل لإصدار الصكوك السيادية.

أولاً: تجربة المملكة العربية السعودية⁽¹⁾

1. الإطار التشريعي والمؤسسي:

- أقر نظام الصكوك السعودي عام 2017، متضمناً إطاراً قانونياً شاملاً لإصدار وإدارة الصكوك السيادية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- يتكامل هذا النظام مع رؤية المملكة 2030، المبادرة الاستراتيجية التي أطلقت عام 2016 بهدف تحقيق تحول اقتصادي واجتماعي شامل، وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي، بما ينسجم مع مستهدفات التنمية المستدامة.

(1) رؤية المملكة العربية السعودية 2030، الوثيقة الرسمية لرؤية 2030، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الرياض، 2016، ص. 14-27.

وزارة المالية السعودية، التقرير السنوي 2022، الرياض: وزارة المالية، 2022، <https://www.mof.gov.sa>

وزارة المالية - SAMA - مؤسسة النقد العربي السعودي. (2021). تقرير التمويل الإسلامي السعودي 2021

- أنشئ برنامج "صكوك حكومة المملكة العربية السعودية بالريال السعودي" تحت إشراف وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين، ليكون إحدى الأدوات الرئيسية لتمويل المشاريع التنموية.

2. الإصدارات وأهدافها:

- في عام 2021، أصدرت المملكة العربية السعودية صكوكاً سيادية بقيمة 17 مليار ريال سعودي (نحو 4.5 مليار دولار).
- وجهت حصيلة هذه الإصدارات لتمويل مشاريع استراتيجية في مجالات البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والإسكان، والرعاية الصحية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

3. الأداء المالي والمؤشرات:

- أظهرت الصكوك السيادية نتائج مالية إيجابية انعكست بوضوح على الاستقرار المالي والقدرة التمويلية للدولة، ويمكن تلخيص أبرز المؤشرات فيما يلي:
- **خفض تكلفة التمويل:** ساهمت الصكوك في تقليل تكلفة التمويل الحكومي بنسبة تراوحت بين 5% و7% مقارنة بالقروض التقليدية، مما خفف أعباء خدمة الدين العام، وزاد من كفاءة إدارة الموارد المالية.
- **تعزيز الجاذبية الاستثمارية:** شهدت الإصدارات إقبالاً كبيراً من المستثمرين، حيث بلغت نسبة مشاركة المستثمرين الأجانب نحو 30% من إجمالي الاكتتاب، وهو ما يعكس الثقة في السوق المالية الإسلامية بالمملكة.
- **دعم الاستقرار والانضباط المالي:** وفرت الصكوك سيولة مستدامة ساعدت في الحفاظ على الانضباط المالي، دون الحاجة إلى الاعتماد المفرط على الأدوات التقليدية.

4. أهم المشاريع الممولة عبر الصكوك السيادية:

- ساهمت الصكوك الإسلامية السيادية في تمويل عدد من المشاريع الحيوية والاستراتيجية التي تتسجم مع أهداف رؤية المملكة 2030، وشملت هذه المشاريع قطاعات البنية التحتية والطاقة والإسكان والرعاية الصحية، على النحو الآتي:
- **مشاريع البنية التحتية:** تم تمويل توسعة شبكة الطرق السريعة، ومن أبرزها مشروع طريق مكة- جدة بطول 150 كيلومتراً وبتكلفة تقدر بـ 3 مليارات ريال سعودي، إضافة إلى تطوير مرافق النقل الحيوي مثل مطار الملك عبد العزيز الدولي وميناء جدة الإسلامي.
- **مشاريع الطاقة المتجددة:** شملت تمويل إنشاء محطة طاقة شمسية بسعة 300 ميغاوات، بميزانية

تجاوزت 4 مليارات ريال سعودي، إضافة إلى دعم مزارع الرياح في منطقة تبوك بسعة 400 ميغاوات في إطار استراتيجية التحول نحو الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على مصادر الوقود بنسبة لا تقل عن 20%.

• **قطاع الإسكان والتنمية العمرانية:** تم توظيف جزء من عوائد الصكوك في بناء أكثر من 50 ألف وحدة سكنية ضمن برنامج الإسكان الاجتماعي بتمويل قدره 6 مليارات ريال إلى جانب تنفيذ مشاريع لتطوير الأحياء الحضرية في مدينتي الرياض وجدة بكلفة بلغت 2 مليار ريال، بهدف تحسين مستوى المعيشة وتحقيق التوازن العمراني.

• **المشاريع الصحية:** تم إنشاء مستشفى الملك سلمان التخصصي بسعة 500 سرير وبتكلفة تقديرية بلغت 2.5 مليار ريال سعودي، بالإضافة إلى تمويل بناء 30 مركزاً للرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية، بما يسهم في تعزيز الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها الجغرافي.

5. الأثر المالي والتنموي:

أثبتت الصكوك الإسلامية السيادية فعاليتها كأداة تمويل مبتكرة، إذ أسهمت في خفض تكلفة التمويل ورفع كفاءة الإنفاق العام، فضلاً عن دورها في تنويع قاعدة المستثمرين وتعزيز عمق وسيولة السوق المالية الإسلامية. كما أن توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية أتاح للدولة تنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى دون الاعتماد على أدوات الدين التقليدية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على تعزيز الاستقرار المالي وترسيخ أسس التنمية المستدامة بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

ثانياً: تجربة ماليزيا⁽¹⁾

تعد ماليزيا من الدول الرائدة عالمياً في استخدام الصكوك الإسلامية السيادية كأداة تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تبنت منذ عام 2010 إطاراً تشريعياً وتنظيماً متكاملاً لدعم تطوير سوق الصكوك، وقد جعلت ماليزيا من هذه الأداة جزءاً محورياً في استراتيجيتها للتنمية المستدامة وتنويع مصادر التمويل بعيداً عن الاعتماد التقليدي على القروض المصرفية أو السندات ذات الطابع الربوي.

(1) بنك نغارا ماليزيا. (2023). تقرير السوق المالي الإسلامي في ماليزيا 2022/2023. كوالالمبور

بنك نغارا ماليزيا. (2023). تقرير الاستقرار المالي - النصف الثاني من 2022 كوالالمبور

1. الإطار التشريعي والمؤسسي:

أقامت ماليزيا بنية قانونية ومؤسسية متكاملة لتنظيم سوق الصكوك، تضمنت لوائح دقيقة وإشرافاً شرعياً فعالاً من خلال هيئات متخصصة، بما يضمن سلامة الالتزام بالضوابط الشرعية، وتلعب كل من هيئة الأوراق المالية الماليزية والهيئة الشرعية الوطنية دوراً مركزياً في مراقبة عمليات الإصدار والتداول، وهو ما وفر الثقة والشفافية للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء.

2. الإصدارات وأهدافها:

بلغت قيمة الإصدارات من الصكوك السيادية الماليزية أكثر من 100 مليار رينغيت ماليزي (نحو 24 مليار دولار أمريكي)، وقد وُجّهت هذه الإصدارات نحو تمويل مشاريع استراتيجية في قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، التعليم، الصحة، والطاقة النظيفة، وذلك في إطار خطط التنمية الوطنية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الاجتماعي.

3. الأداء المالي ومؤشرات:

انعكست تجربة ماليزيا في مجال الصكوك إيجاباً على مؤشرات الأداء المالي، إذ تميزت بانخفاض تكلفة التمويل وارتفاع جاذبية العوائد، إلى جانب اتساع قاعدة المستثمرين وتنوعها، حيث بلغت حصة المستثمرين الأجانب قرابة 40% من إجمالي التغطية، هذا التنوع أسهم في زيادة عمق السوق المالي وترسيخ مكانة ماليزيا كوجهة عالمية رائدة للتمويل الإسلامي.

4. أهم المشاريع الممولة عبر الصكوك السيادية:

مكنت الصكوك السيادية ماليزيا من تنفيذ عدد واسع من المشاريع التنموية، شملت تطوير شبكات الطرق السريعة، وتوسعة المطارات، وبناء المدارس والمستشفيات، إضافة إلى إنشاء محطات للطاقة المتجددة، وقد عُرفت التجربة الماليزية بابتكار هياكل صكوك مرنة ومتقدمة، ما جعلها قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة وتحديات التمويل طويلة الأجل.

5. الأثر المالي والتنموي:

أظهرت التجربة الماليزية أن الصكوك الإسلامية ليست مجرد أداة تمويلية بديلة، بل تمثل رافعة استراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أسهمت في تحسين البنية التحتية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وترسيخ صورة ماليزيا كمركز عالمي للتمويل الإسلامي، بما يوفر نموذجاً عملياً يمكن للدول الأخرى الاستفادة منه عند السعي لتنويع أدواتها التمويلية بما يتوافق مع متطلبات التنمية والضوابط الشرعية.

ثالثاً: تجربة إمارة (دبي)⁽¹⁾

تعد إمارة دبي نموذجاً رائداً في تطبيق الصكوك الإسلامية السيادية كأداة تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث اعتمدت الإمارة إطاراً تشريعياً وتنظيماً متقدماً منذ عام 2015 لتنظيم عمليات إصدار الصكوك والتداول بها، بما يضمن الشفافية والالتزام الشرعي.

1. الإطار التشريعي والمؤسسي:

اعتمدت دبي مجموعة من القوانين واللوائح التي تنظم إصدار وتداول الصكوك السيادية، مع إشراف من وزارة المالية، هيئة الأوراق المالية والسلع، والمجلس الشرعي للصكوك، ويضمن هذا الإطار الرقابي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ويعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في السوق.

2. الإصدارات وأهدافها:

بلغت قيمة إصدارات الصكوك السيادية في دبي أكثر من 25 مليار درهم إماراتي (ما يعادل نحو 6.8 مليار دولار أمريكي) منذ عام 2015، وقد تم توجيه هذه الموارد لتمويل مشاريع استراتيجية في قطاعات النقل، الطاقة النظيفة، العقارات، والبنية التحتية، بما يدعم التنمية المستدامة ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية للإمارة.

3. الأداء المالي والمؤشرات:

ساهمت الصكوك في خفض تكلفة الاقتراض الحكومي، وجذبت قاعدة واسعة من المستثمرين المحليين والدوليين من مختلف القارات، مما عزز من عمق السوق المالي ونمو سوق الصكوك الإسلامية على المستوى الإقليمي.

4. أهم المشاريع الممولة عبر الصكوك السيادية:

تم تمويل مشاريع رئيسية مثل تطوير مترو دبي، توسيع شبكة الطرق السريعة، تحسين مطار دبي الدولي، إلى جانب مشاريع إسكانية ومحطات للطاقة الشمسية، وقد أسهمت هذه المشاريع في تعزيز البنية التحتية الحيوية للإمارة وتحقيق التنمية المستدامة.

(1) وزارة المالية الإماراتية. (2024). إصدارات سندات الخزانة الحكومية والصكوك الإسلامية.

التقرير السنوي الصادر عن وزارة المالية الإماراتية لعام 2024 - بنك دبي الإسلامي (2022)

التقرير السنوي 2022-مؤسسة التمويل الأخلاقي العالمية-

تقرير الصكوك المستدامة 2022-مجموعة HSBC - دور بنك دبي الإسلامي في التمويل المستدام.

5. الأثر المالي والتنموي:

وفرت الصكوك السيادية تمويلاً طويلاً للأجل ومستداماً لدعم التنمية الاقتصادية في دبي، كما ساهمت في تعزيز مكانة الإمارة كمركز مالي رائد للتمويل الإسلامي على المستويين الإقليمي والدولي، مما جعل دبي نموذجاً يحتذى به في إدارة الصكوك السيادية بفعالية وشفافية.

رابعاً: تجربة جمهورية مصر العربية⁽¹⁾

تعمل جمهورية مصر العربية على تبني الصكوك الإسلامية السيادية كأداة تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، في إطار جهودها للإصلاح الاقتصادي وتعزيز تنمية البنية التحتية.

1. الإطار التشريعي والمؤسسي:

أعدت مصر إطاراً قانونياً وتنظيمياً خاصاً لتنظيم إصدار الصكوك السيادية، يشمل تشريعات تحدد آليات الإصدار والتداول وفق أحكام الشريعة الإسلامية، تحت إشراف وزارة المالية وهيئة الرقابة المالية، بما يضمن الشفافية والانضباط المالي والامتثال الشرعي.

2. الإصدارات وأهدافها:

بلغت قيمة إصدارات الصكوك السيادية في مصر أكثر من 20 مليار جنيه مصري (نحو 1.3 مليار دولار) منذ عام 2018، وخصصت هذه الصكوك لتمويل مشاريع في مجالات البنية التحتية، الطاقة، والنقل، بهدف دعم النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على أدوات الدين التقليدية.

3. الأداء المالي والمؤشرات:

أسهمت الصكوك السيادية في خفض تكلفة التمويل مقارنة بالسندات التقليدية، وجذبت مستثمرين محليين ودوليين، مما ساعد على تحسين سيولة الخزنة العامة وتعزيز ثقة المستثمرين في أدوات التمويل الإسلامي.

4. أهم المشاريع الممولة عبر الصكوك السيادية:

تم توجيه التمويل نحو مشاريع تنموية مثل محطات الطاقة الشمسية والرياح، تطوير شبكات الطرق والكباري، دعم برامج الإسكان الاجتماعي، وتعزيز البنية الصحية من خلال تطوير المستشفيات والمراكز الطبية.

(1) وزارة المالية المصرية. (2022). البرنامج الوطني لتمويل المشروعات الحكومية عبر الصكوك.

الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية. (2023). تقرير سوق رأس المال.

5. الأثر المالي والتنموي:

ساهمت الصكوك السيادية في دعم مسار الإصلاح المالي وخفض أعباء خدمة الدين العام، كما ساعدت في تمويل مشاريع تنموية ذات أثر اجتماعي واقتصادي مباشر، مما أدى إلى تحسين جودة البنية التحتية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجدول رقم (2) مقارنة بين تجارب دولية في إصدار الصكوك الإسلامية السيادية⁽¹⁾:

البيان	المملكة العربية السعودية	ماليزيا	دبي	مصر
الإطار القانوني والشرعي	نظام صكوك شامل منذ 2017 تحت إشراف وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين، ضمن رؤية 2030	إطار شرعي وتنظيمي متكامل منذ 2010 بإشراف هيئة الأوراق المالية الماليزية والهيئة الشرعية	قوانين محلية تنظم الإصدار والتداول، تحت إشراف وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية والمجلس الشرعي	قانون جديد للصكوك ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، بإشراف وزارة المالية وهيئة الرقابة المالية
قيمة الإصدارات	17 مليار ريال (حوالي 4.5 مليار دولار)	أكثر من 100 مليار رينغيت (نحو 24 مليار دولار)	أكثر من 25 مليار درهم (حوالي 6.8 مليار دولار)	أكثر من 20 مليار جنيه (نحو 1.3 مليار دولار)
أبرز القطاعات الممولة	البنية التحتية، الطاقة، المتجددة، الإسكان، الصحة	البنية التحتية، التعليم، الصحة، الطاقة النظيفة	النقل، العقارات، البنية التحتية، الطاقة الشمسية	الطاقة، النقل، الإسكان الاجتماعي، الصحة
تقديرات تكلفة التمويل	انخفاض بنسبة 5-7% مقارنة بالقروض التقليدية	تمويل تنافسي بعوائد جذابة للمستثمرين	انخفاض واضح في كلفة الاقتراض الحكومي	أقل من كلفة السندات التقليدية

(1) وزارة المالية السعودية، التقرير السنوي 2022، الرياض: وزارة المالية، 2022، <https://www.mof.gov.sa>

بنك نغارا ماليزيا. (2023). تقرير السوق المالي الإسلامي في ماليزيا 2022/2023.

وزارة المالية الإماراتية. (2024). إصدارات سندات الخزانة الحكومية والصكوك الإسلامية

وزارة المالية المصرية. (2022). البرنامج الوطني لتمويل المشروعات الحكومية عبر الصكوك.

جذب مستثمرين عرب وأجانب بنسبة لم تُفصح عنها رسمياً	35%	40%	30%	نسبة مشاركة المستثمرين الأجانب
محطات طاقة، شبكات طرق، مشاريع إسكان ومراكز طبية	مترو دبي، مشاريع إسكان، الطاقة المتجددة	مطارات، محطات طاقة، مدارس، مستشفيات	مطار الملك عبد العزيز، محطات الطاقة الشمسية، الإسكان الاجتماعي، مستشفيات	أبرز المشاريع الممولة
دعم الإصلاح الاقتصادي، تخفيف أعباء الدين العام	تنمية سوق الصكوك إقليمياً وخفض كلفة الاقتراض	تعزيز الاستدامة المالية، توسيع سوق الصكوك عالمياً	دعم الاستقرار المالي وتقليل الدين الربوي	الأثر المالي والتنظيمي
ساعدت في تمويل مشاريع اجتماعية مع تحسين الكفاءة المالية	ثابتة وآمنة، وسّعت نطاق تمويل المشاريع	مرتفعة وجاذبة، ساهمت في تعزيز موقع ماليزيا	مستدامة، بانخفاض في خدمة الدين ورفع الإنفاق التنموي	العوائد والاستدامة

مما سبق يمكن القول أنه:

تُظهر التجارب الدولية المتقدمة في إصدار الصكوك الإسلامية السيادية أن هذه الأداة التمويلية قد أثبتت كفاءتها في تحقيق أهداف مزدوجة، تتمثل في تمويل العجز المالي من جهة، ودعم المشاريع التنموية المستدامة من جهة أخرى، مع المحافظة على الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد ساهمت الصكوك في تقليل الاعتماد على أدوات الدين التقليدية، وتنوع مصادر التمويل، وتحقيق التوازن المالي دون الإخلال بالاستقرار الاقتصادي.

وتُبرز هذه النماذج المختلفة إمكانية توطين تجربة إصدار الصكوك السيادية في سورية، شرط توافر إطار تشريعي وتنظيمي ملائم، ومؤسسات قادرة على الإدارة والإصدار والرقابة الشرعية، إضافة إلى تحديد أولويات تمويلية واضحة تستند إلى مشاريع إنتاجية وتنموية حقيقية.

وعليه، فإن دراسة هذه التجارب تشكل أساساً عملياً لصياغة نموذج مقترح يتلاءم مع الخصوصية الاقتصادية والتشريعية لسورية، وهو ما سيتم تناوله في الفصل التالي من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

تحليل الموازنة العامة السورية بالقيم الاسمية

والحقيقية خلال الفترة

2024-2020

شهدت الموازنة العامة في سورية بين عامي 2020 و2024 تحولات مالية واقتصادية عميقة، جاءت نتيجة تداخل عوامل داخلية وخارجية متشابكة، فقد أسهمت التداعيات المستمرة للحرب في إضعاف البنية الاقتصادية الوطنية، وتزامنت مع تصاعد العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على البلاد، والانخفاض الحاد والمتواصل في قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي.

أدت هذه الظروف مجتمعة إلى اختلال واضح في هيكل الإيرادات والنفقات العامة، مما أسفر عن تقادم العجز المالي بوتيرة متسارعة. وفي مواجهة هذا الواقع، لجأت الحكومة إلى توظيف مجموعة من الأدوات التمويلية لتغطية العجز المتنامي، الأمر الذي فرض ضغوطاً إضافية على الاستقرار المالي والنقدي، وأضعف قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفاعلية.

سنقوم بدراسة هذا الفصل في ثلاث نقاط في الأولى سنتكلم عن تحليل الموازنة العامة السورية بالقيم الاسمية خلال الفترة (2024-2020)، وفي الثانية عن تحليل الموازنة العامة السورية بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2024-2020)، والثالثة هي آلية تطبيق الصكوك الإسلامية السيادية في سورية.

أولاً: تحليل الموازنة العامة السورية بالقيم الاسمية خلال الفترة (2024-2020):⁽¹⁾

1. تطور البنود الرئيسية للموازنة العامة بالقيم الاسمية (2024-2020):

تشير البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية السورية (الجدول رقم 2) إلى ارتفاع كبير في القيم الاسمية لكافة بنود الموازنة، سواء على صعيد الإيرادات أو النفقات، إلا أن هذه الزيادات لا تعكس بالضرورة تحسناً حقيقياً في الأداء المالي، بل كانت نتيجة الارتفاع المستمر في معدلات التضخم، والانخفاض الحاد في القوة الشرائية للعملة الوطنية.

(1) البيان الحكومي في الجمهورية العربية السورية - وزارة المالية 2020-2024

الجدول رقم (3) تطور الموازنة العامة السورية بالقيم الاسمية خلال الفترة (2020-2024):

المبالغ بمليارات الليرات السورية					
2024	2023	2022	2021	2020	البيان
<u>26096</u>	<u>11690</u>	<u>9207</u>	<u>6016</u>	<u>2545</u>	إجمالي الإيرادات
15041	7266	4397	3507	1431	الإيرادات الجارية
11055	4424	4809	2509	1114	الإيرادات الاستثمارية
<u>35500</u>	<u>16550</u>	<u>13325</u>	<u>8500</u>	<u>4000</u>	إجمالي النفقات
26500	13550	11325	7000	2700	اعتمادات العمليات الجارية
9000	3000	2000	1500	1300	اعتمادات العمليات الاستثمارية
<u>9404</u>	<u>4860</u>	<u>4118</u>	<u>2484</u>	<u>1455</u>	إجمالي العجز
26.5	29	31	29	36	نسبة العجز من إجمالي الموازنة%
1000	800	600	500	0	أوراق مالية حكومية
8393	4059	3517	1983	1454	المأخوذ من الاحتياطي
11	0.59	0.49	1	1	موارد خارجية
11500	3000	2500	1250	435	سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية ⁽¹⁾

من الجدول أعلاه، نجد:

1. إجمالي الإيرادات ارتفعت من 2,545 مليار ليرة سورية عام 2020 إلى 26,096 مليار ليرة سورية عام 2024، أي بزيادة تقارب 925% بالقيمة الاسمية، أي نحو عشرة أضعاف.
2. إجمالي النفقات ارتفعت من 4,000 مليار ليرة سورية في 2020 إلى 35,500 مليار ليرة سورية، في 2024، أي بزيادة تقارب 8.9 ضعف.

(1) نشرة مصرف سورية المركزي (سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية في الموازنة العامة للدولة)

3. ارتفع العجز المالي من 1455 مليار ليرة سورية إلى 9404 مليار ليرة سورية، أي بمعدل زيادة يفوق 6 أضعاف.

4. نسبة العجز إلى إجمالي الموازنة: انخفضت من 36% في 2020 إلى 26.5% في 2024، وهو انخفاض ظاهري ناجم أساساً عن تضخم أرقام الموازنة نتيجة ارتفاع سعر الصرف، وليس نتيجة تحسن حقيقي في التوازن المالي.

5. طرق تمويل العجز:

• الاعتماد الأكبر على السحب من الاحتياطي: ارتفع المأخوذ من الاحتياطي من 1,454 مليار ليرة سورية إلى 8,393 مليار ليرة سورية.

• الأوراق المالية الحكومية استُخدمت بشكل متزايد، من الصفر عام 2020 إلى 1,000 مليار ليرة سورية في 2024، وهو مؤشر على توسع الدين الداخلي.

• الموارد الخارجية بقيت شبه معدومة طوال الفترة، ما يدل على صعوبة الوصول لتمويل خارجي بسبب العقوبات والظروف السياسية.

6. سعر صرف الدولار: ارتفع من 435 ل.س/دولار في 2020 إلى 11,500 ل.س/دولار في 2024، أي انخفاض في قيمة الليرة السورية بأكثر من 26 ضعف، وهو العامل الأبرز وراء تضخم أرقام الموازنة بالقيم الاسمية.

مما تقدم نبين ما يلي:

• أن الزيادات الكبيرة في أرقام الموازنة بين 2020 و2024 تعود بشكل أساسي إلى التضخم وانخفاض سعر الصرف، وليس إلى توسع حقيقي في الإيرادات أو النفقات بالقيمة الحقيقية.

• الاعتماد المفرط على السحب من الاحتياطي والدين الداخلي يعكس ضغوطاً متزايدة على الاستقرار المالي.

• إن تراجع نسبة العجز إلى إجمالي الموازنة لا يعني تحسن الوضع المالي، بل هو نتيجة تضخم للموازنة.

• ضعف الاستثمار مقارنة بالإنفاق الجاري يحدّ من فرص تحسين البنية الاقتصادية على المدى الطويل.

2. الإيرادات العامة بالقيم الاسمية (2024-2020):

تعد الإيرادات العامة الركيزة الأساسية لتمويل النفقات الحكومية في الموازنة العامة، وهي تمثل قدرة الدولة على تحصيل الموارد المالية من مصادرها المختلفة، وخلال الفترة الممتدة بين 2020 و2024 شهدت هذه الإيرادات ارتفاعاً كبيراً بالقيم الاسمية، إلا أن هذا النمو ارتبط أساساً بالتضخم وانخفاض قيمة الليرة السورية أمام الدولار، وليس بتوسع فعلي في النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (4) الإيرادات العامة بالقيم الاسمي خلال الفترة (2024-2020)

المبالغ بمليارات الليرات السورية					
2024	2023	2022	2021	2020	البيان
<u>15041</u>	<u>7266.15</u>	<u>4397.18</u>	<u>3507</u>	<u>1431</u>	<u>الإيرادات الجارية</u>
14954	7191.17	4357.06	3477	1409	الضرائب والرسوم
87	74.98	40.12	30	22	إيرادات الوحدات المستقلة
<u>11055</u>	<u>4423.85</u>	<u>4809.77</u>	<u>2509</u>	<u>1114</u>	<u>الإيرادات الاستثمارية</u>
7415	2878.75	3934.35	2051	872	الفوائض الاقتصادية
16	10	10	2	3	إيرادات الفنادق
41	30.85	21.27	20	17	فوائض البلديات
3192	1294.25	719.15	356	142	حق الدولة من حقول النفط والثروات المعدنية
391	210	125	80	80	حق الدولة في شركات عقود الخدمة (الهاتف النقال)
<u>26096</u>	<u>11690</u>	<u>9207</u>	<u>6016</u>	<u>2545</u>	<u>إجمالي الإيرادات</u>
11500	3000	2500	1250	435	سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية

يوضح الجدول رقم (3) ما يلي:

إجمالي الإيرادات: ارتفعت من 2,545 مليار ليرة سورية عام 2020 إلى 26,096 مليار ليرة سورية عام 2024، أي زيادة اسمية تقارب 925%. ومع ذلك، فإن هذه القفزة لا تعكس نمواً حقيقياً في الموارد، بل تعود بالدرجة الأولى إلى التضخم النقدي والانخفاض الحاد في سعر صرف الليرة من 435 ل.س/دولار في 2020 إلى 11,500 ل.س/دولار في 2024.

1. الإيرادات الجارية:

- ارتفعت من 1,431 مليار ليرة سورية في 2020 إلى 15,041 مليار ليرة سورية في 2024، أي أكثر من 10 أضعاف بالقيمة الاسمية.
- الضرائب والرسوم كانت المكون الأكبر، حيث زادت من 1,409 مليار ليرة سورية إلى 14,954 مليار ليرة سورية، وهو ما يعكس اعتماد الحكومة المتزايد على الإيرادات الضريبية لتعويض تراجع مصادر الدخل الأخرى.
- إيرادات الوحدات المستقلة بقيت محدودة، حيث ارتفعت من 22 مليار ليرة سورية إلى 87 مليار ليرة سورية فقط خلال الفترة.

2. الإيرادات الاستثمارية:

- ارتفعت من 1114 مليار ليرة سورية إلى 11055 مليار ليرة سورية، رغم تراجعها المؤقت في عام 2023.
- الفوائض الاقتصادية (فوائض المؤسسات العامة الاقتصادية) نمت من 872 مليار ليرة سورية إلى 7,415 مليار ليرة سورية، ويرجح أن تكون هذه الزيادة ناجمة عن تأثيرات تضخمية رفعت القيم الاسمية، دون أن تمثل تحسناً حقيقياً في الكفاءة التشغيلية للمؤسسات.
- إيرادات النفط والثروات المعدنية ارتفعت من 142 مليار ليرة سورية إلى 3,192 مليار ليرة سورية، ويُعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى تغيّرات في التسعير المحلي نتيجة ارتفاع سعر الصرف، وليس إلى زيادة جوهرية في الإنتاج.
- ارتفعت إيرادات الدولة من عقود تشغيل خدمات الهاتف النقال من 80 مليار ليرة سورية عام 2020 إلى 391 مليار ليرة سورية عام 2024، ويعود هذا الارتفاع أساساً إلى زيادة أسعار الخدمات المحلية وتراجع القوة الشرائية للعملة، دون أن يشير بالضرورة إلى توسع حقيقي في نشاط قطاع الاتصالات أو زيادة في حجم الاستخدام الفعلي للخدمات.
- بقيت مساهمات فوائض البلديات والوحدات المستقلة، بالإضافة إلى إيرادات الفنادق، محدودة ضمن الإيرادات العامة، حيث استقرت عند مستويات منخفضة خلال الفترة (2020-2024)، مما يشير إلى محدودية قدرة هذه الجهات على توليد موارد مالية ذات أثر ملموس في الموازنة العامة.

مما تقدم نبين أن: تضخم الإيرادات بالقيم الاسمية بين 2020 و2024 لا يعني تحسناً في الوضع المالي الحقيقي، بل هو انعكاس مباشر للتدهور النقدي وارتفاع الأسعار.

3. النفقات العامة بالقيم الاسمية (2020-2024):

يبين الجدول رقم (4) أن إجمالي النفقات العامة ارتفع من نحو 4,000 مليار ليرة سورية عام 2020 إلى حوالي 35,500 مليار ليرة سورية عام 2024، أي بزيادة تعادل نحو 8.8 مرات خلال خمس سنوات ورغم ضخامة هذه الزيادة، إلا أن تحليلها لا يكتمل من دون مراعاة التدهور الحاد في قيمة الليرة السورية، حيث ارتفع سعر صرف الدولار من 435 ليرة عام 2020 إلى نحو 11,500 ليرة عام 2024، أي بما يزيد على 26 ضعفاً، وهو ما أدى إلى تضخم النفقات الاسمية دون أن يعكس بالضرورة نمواً حقيقياً في القيمة الشرائية أو في حجم الخدمات العامة المقدمة.

الجدول رقم (5) النفقات العامة بالقيم الاسمي خلال الفترة (2020-2024) :

المبالغ بمليارات الليرات السورية					
2024	2023	2022	2021	2020	البيان
<u>4580</u>	<u>2113.88</u>	<u>1589.37</u>	<u>1018</u>	<u>686</u>	<u>الباب الأول</u>
3381	1585.79	1188.41	728	502	الرواتب والتعويضات
1199	528.09	400.96	290	184	رواتب المتقاعدين
<u>3620</u>	<u>1379.38</u>	<u>1010.29</u>	<u>519</u>	<u>337</u>	<u>الباب الثاني</u>
3620	1379.38	1010.29	519	337	النفقات الإدارية
<u>9000</u>	<u>3000</u>	<u>2000</u>	<u>1500</u>	<u>1300</u>	<u>الباب الثالث</u>
9000	3000	2000	1500	1300	المشاريع الاستثمارية
<u>6776</u>	<u>5243.94</u>	<u>5759</u>	<u>3674</u>	<u>479</u>	<u>الباب الرابع</u>
558	316.94	230	174	106	النفقات التحويلية
6218	4927	5529	3500	373	الدعم الاجتماعي
<u>11494</u>	<u>4800.8</u>	<u>2960.14</u>	<u>1785</u>	<u>1195</u>	<u>الباب الخامس</u>
11494	4800.8	2960.14	1785	1195	الديون والالتزامات الواجبة الأداء
<u>30</u>	<u>12</u>	<u>6.2</u>	<u>4</u>	<u>3</u>	<u>اعتمادات غير موزعة</u>
30	12	6.2	4	3	مجلس الشعب
<u>35500</u>	<u>16550</u>	<u>13325</u>	<u>8500</u>	<u>4000</u>	<u>الإجمالي</u>
11500	3000	2500	1250	435	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية

من الجدول أعلاه، نجد:

الباب الأول – الرواتب والأجور والتعويضات ورواتب المتقاعدين:

سجل هذا الباب ارتفاعاً من 686 مليار ليرة سورية عام 2020 إلى 4,580 مليار ليرة سورية عام 2024، أي بزيادة تقارب 6.7 أضعاف، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى تعويض التآكل في القوة الشرائية نتيجة التضخم وانخفاض قيمة العملة، فقد ارتفعت الرواتب والتعويضات من 502 مليار ليرة سورية إلى 3,381 مليار ليرة سورية، في حين زادت رواتب المتقاعدين من 184 مليار ليرة سورية إلى 1,199 مليار ليرة سورية، في محاولة لتخفيف الأثر المعيشي على العاملين والمتقاعدين.

الباب الثاني – النفقات الإدارية:

ارتفعت النفقات الإدارية من 337 مليار ليرة سورية عام 2020 إلى 3,620 مليار ليرة سورية عام 2024، أي بزيادة تقارب 10.7 أضعاف، ويعكس هذا النمو ارتفاع تكاليف تشغيل الإدارة العامة نتيجة ارتفاع أسعار المواد والخدمات، وتأثرها المباشر بتقلبات سعر الصرف وارتفاع تكلفة المستلزمات المستوردة.

الباب الثالث – الإنفاق الاستثماري:

شهدت اعتمادات المشاريع الاستثمارية زيادة من 1,300 مليار ليرة سورية في 2020 إلى 9,000 مليار ليرة سورية في 2024، أي ما يزيد على 6.9 أضعاف، ويشير هذا النمو إلى استمرار توجه الحكومة نحو الاستثمار رغم التحديات الاقتصادية، إلا أن ارتفاع سعر الصرف وتكاليف المواد المستوردة ساهم في تضخيم القيمة الاسمية للإنفاق دون ضمان زيادة مماثلة في الإنجاز الفعلي.

الباب الرابع – النفقات التحويلية والدعم الاجتماعي:

ارتفعت اعتمادات هذا الباب من 479 مليار ليرة سورية عام 2020 إلى 6,776 مليار ليرة سورية عام 2024، أي بزيادة تقارب 14 مرة، ويعود الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى الدعم الاجتماعي الذي قفز من 373 إلى 6,218 مليار ليرة سورية، في إطار جهود الدولة لتوسيع الحماية الاجتماعية والتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية والمعيشية على الفئات الأكثر هشاشة.

الباب الخامس: الديون والالتزامات الواجبة الأداء

شهد هذا الباب ارتفاعاً حاداً من 1,195 مليار ليرة سورية عام 2020 إلى 11,494 مليار ليرة سورية عام 2024، أي بزيادة تقارب 9.6 أضعاف، ويعكس هذا النمو تصاعد أعباء خدمة الدين

العام نتيجة اتساع العجز المالي واعتماد الدولة على أدوات تمويل داخلية، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع سعر الصرف على الالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية.

مما سبق يتضح أن الزيادات الكبيرة في النفقات الاسمية تعكس في المقام الأول تأثير التضخم وانخفاض قيمة الليرة، وليست نتيجة نمو حقيقي في حجم الخدمات العامة أو النشاط الاستثماري، ويبرز هذا الواقع الضغوط المالية الكبيرة على الدولة ويؤكد محدودية القدرة الحقيقية للموازنة على تلبية الاحتياجات الفعلية للإنفاق.

4. العجز الاسمي ونسبته من إجمالي الموازنة (2020-2024):

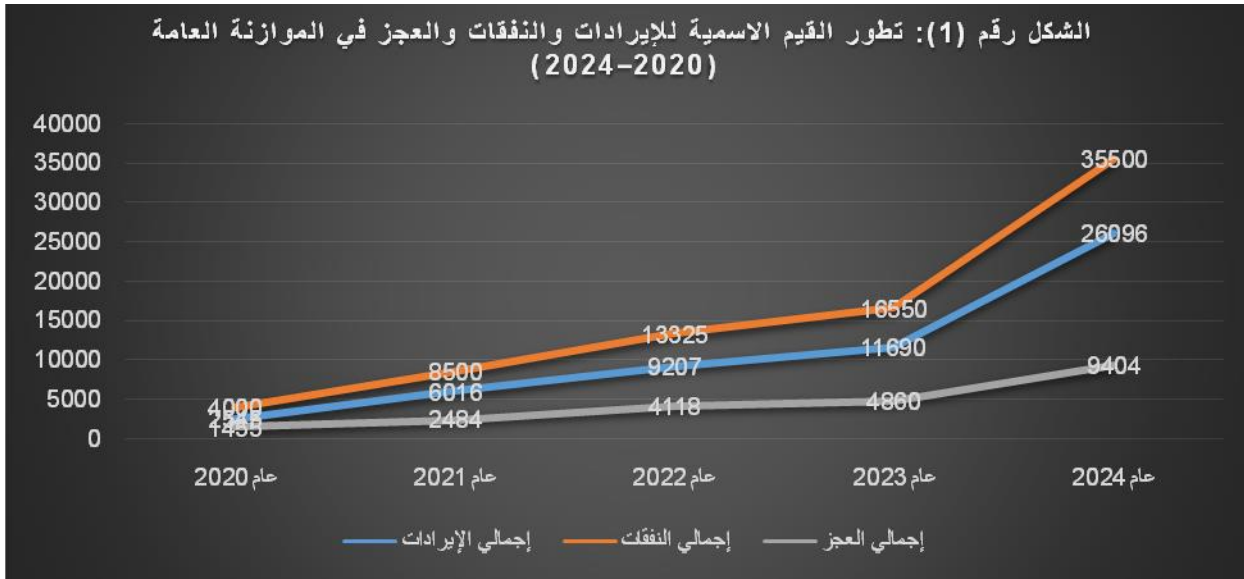
الجدول رقم (6) العجز الاسمي ونسبته من إجمالي الموازنة خلال الفترة (2020-2024):

المبالغ بمليارات الليرات السورية					
2024	2023	2022	2021	2020	البيان
26096	11690	9207	6016	2545	إجمالي الإيرادات
35500	16550	13325	8500	4000	إجمالي النفقات
9404	4860	4118	2484	1455	إجمالي العجز
26.5	29	31	29	36	نسبة العجز من إجمالي الموازنة %
11500	3000	2500	1250	435	سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية

يوضح الجدول رقم (6):

- أن العجز الاسمي للموازنة العامة ارتفع من نحو 1,455 مليار ليرة سورية عام 2020 إلى حوالي 9,404 مليار ليرة سورية عام 2024، أي ما يعادل زيادة تفوق ستة أضعاف خلال خمس سنوات، ويعكس هذا المسار اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات الاسمية، في ظل الضغوط المتولدة عن تدهور سعر صرف الليرة السورية وارتفاع معدلات التضخم.
- أما بالنسبة إلى نسبة العجز من إجمالي الموازنة فقد سجلت اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة نفسها، حيث تراجع من 36% عام 2020 إلى نحو 26.5% عام 2024. ورغم ما يوحى به هذا الانخفاض من تحسن نسبي، إلا أنه تحسن شكلي لا يعكس بالضرورة زيادة في كفاءة إدارة الإنفاق أو نجاحاً في ضبط العجز، وإنما يرتبط أساساً بـ التضخم الكبير في النفقات الاسمية نتيجة ارتفاع الأسعار وسعر الصرف، دون أن يقابله نمو حقيقي في الإيرادات العامة أو في القدرة التحصيلية للدولة.

الشكل رقم (1) تطور القيم الاسمية للإيرادات والنفقات والعجز خلال الفترة (2020-2024) (1)



يوضح الشكل البياني رقم (1) أن الإيرادات العامة شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة من 2020 إلى 2024، حيث ارتفعت من 2,545 مليار ليرة سورية في عام 2020 إلى 26,096 مليار ليرة سورية في عام 2024، ما يعكس تحسناً نسبياً في مستوى إجمالي الإيرادات، غير أن هذا النمو لم يكن كافياً لمواكبة الزيادة الكبيرة في النفقات العامة، التي ارتفعت من 4,000 مليار ليرة سورية في عام 2020 إلى 35,500 مليار ليرة سورية في عام 2024.

وبناءً على ذلك، شهد العجز الاسمي توسعاً ملحوظاً، إذ ارتفع من 1,455 مليار ليرة سورية إلى 9,404 مليار ليرة سورية خلال الفترة نفسها مما يعكس اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات.

5. مصادر تمويل العجز بالقيم الاسمية (2020-2024):

الجدول رقم (7) تمويل العجز بالقيم الاسمي خلال الفترة (2020-2024):

المبالغ بمليارات الليرات السورية					
2024	2023	2022	2021	2020	المصدر
1000	800	600	500	0	أوراق مالية حكومية
8393	4059	3517	1983	1454	المأخوذ من الاحتياطي
11	0.59	0.49	1	1	موارد خارجية
9404	4859.59	4117.49	2484	1455	الإجمالي

(1) البيان الحكومي في الجمهورية العربية السورية - وزارة المالية 2020-2024.

35500	16550	13325	8500	4000	<u>إجمالي النفقات</u>
26.5	29	31	29	36	<u>نسبة تمويل النفقات من الموارد%</u>

يبين الجدول رقم (7) تطور آليات تمويل العجز في سوريا خلال الفترة (2020-2024)، حيث يظهر الاعتماد الكبير على السحب من الاحتياطي العام كأداة رئيسية لتغطية العجز المالي، إذ ارتفع حجم السحب من نحو 1,454 مليار ليرة سورية عام 2020 إلى حوالي 8,393 مليار ليرة سورية عام 2024، أي بما يقارب خمسة أضعاف، وهو ما يعكس محدودية البدائل التمويلية المتاحة.

أولاً: توزيع مصادر التمويل:

• السحب من الاحتياطي العام:

مثل هذا المصدر الركيزة الأساسية لتمويل العجز على مدار الفترة، حيث استمر الاعتماد عليه بشكل متزايد، ما يشير إلى قصور الموارد الأخرى وضرورة البحث عن بدائل تمويلية أكثر استدامة.

• إصدار الأوراق المالية الحكومية:

بدأ العمل بهذا المصدر في عام 2021 بتمويل قدره 500 مليار ليرة سورية، وارتفع تدريجياً ليصل إلى 1,000 مليار ليرة سورية في عام 2024 ورغم هذه الزيادة فإن التمويل عبر الأوراق المالية لم يكن كافياً لتغطية الفجوة التمويلية.

• الموارد الخارجية:

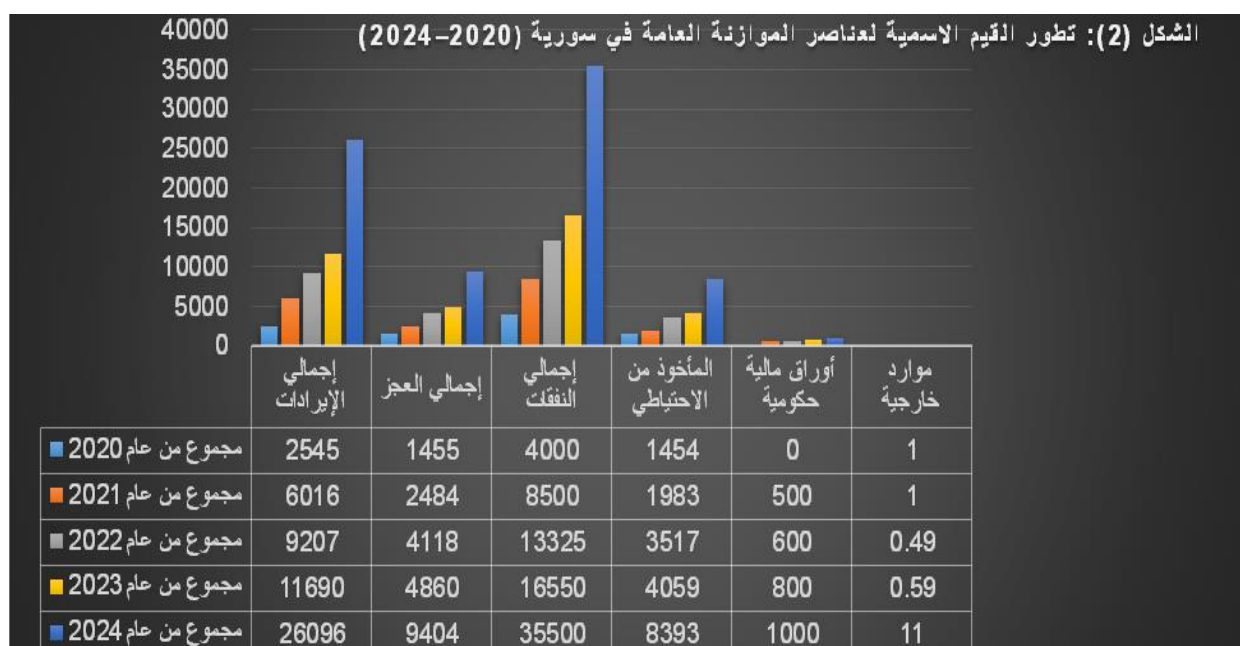
ظلت مساهمة الموارد الخارجية هامشية للغاية إذ لم تتجاوز مليار ليرة سورية في معظم السنوات مع زيادة طفيفة في 2024 إلى 11 مليار ليرة سورية ما يعكس محدودية الدعم الخارجي وعدم كفايته لمواجهة العجز.

ثانياً: نسبة تمويل النفقات من الموارد:

- عام 2020: بلغت نسبة تمويل النفقات من الموارد 36%، أي أن نحو ثلث النفقات تم تمويله من الموارد الذاتية، فيما تم تغطية الباقي عبر السحب من الاحتياطي.
- عام 2021: تراجعت النسبة إلى 29% بسبب زيادة النفقات من 4,000 إلى 8,500 مليار ليرة سورية دون زيادة مماثلة في الموارد.
- عام 2022: تحسنت النسبة نسبياً إلى 31% مع ارتفاع التمويل، إلا أن وتيرة نمو النفقات كانت أسرع.

- عام 2023: استقرت النسبة عند 29%، حيث ارتفع التمويل إلى 4,859 مليار ليرة سورية، لكن النفقات بلغت 16,550 مليار ليرة سورية.
- عام 2024: تراجعت النسبة إلى 26.5% اذ وصلت النفقات إلى 35.500 مليار ل.س مقابل تمويل قدره 9.404 مليار ل.س، ما يشير إلى اتساع الفجوة التمويلية وتزايد الاعتماد على الاحتياطي العام.

الشكل (2) تطور القيم الاسمية للإيرادات والنفقات والعجز ومصادر التمويل (2020-2024)⁽¹⁾



يوضح الشكل البياني رقم (2) ما يلي:

- تصاعداً ملحوظاً في القيم الاسمية للإيرادات والنفقات خلال الفترة (2024-2020) حيث ارتفعت الإيرادات من 2545 مليار ليرة سورية في عام 2020 إلى 26096 مليار ليرة سورية في عام 2024، في حين زادت النفقات من 4000 مليار ليرة سورية إلى 35500 مليار ليرة سورية في نفس الفترة نتيجة لذلك، وشهد العجز المالي توسعاً كبيراً، حيث ارتفع من 1455 مليار ليرة سورية إلى 9404 مليار ليرة سورية.
- أما بالنسبة لمصادر تمويل العجز تمثل في السحب من الاحتياطي النقدي كأداة رئيسية، حيث

(1) البيان الحكومي في الجمهورية العربية السورية - وزارة المالية 2020-2024.

ارتفع من 1454 مليار ليرة سورية في 2020 إلى 8393 مليار ليرة سورية في 2024، كما شهد التمويل المحلي عبر إصدار الأوراق المالية الحكومية زيادة تدريجية من 500 مليار ليرة سورية في 2021 إلى 1000 مليار ليرة سورية في 2024، وبالمقابل ظل التمويل الخارجي محدوداً للغاية، مما يعكس استمرار الضغوط الاقتصادية والقيود المفروضة على قدرة الدولة في استقطاب موارد خارجية.

مما تقدم، يتضح أن النمو الحاد في القيم الاسمية للإيرادات والنفقات خلال الفترة المدروسة تراقق مع اعتماد متزايد على مصادر تمويل داخلية غير مستدامة، وعلى رأسها السحب من الاحتياطات العامة، وعلى الرغم من الزيادة الظاهرية في الإيرادات، فإن معظم هذا الارتفاع يعزى إلى التضخم وتراجع قيمة الليرة السورية، وليس إلى توسع فعلي في النشاط الاقتصادي أو نمو حقيقي في الإيرادات.

وفي ظل محدودية تنوع مصادر التمويل وارتفاع النفقات بوتيرة متسارعة، تبرز الحاجة الماسة إلى إصلاحات هيكلية شاملة، تستهدف توسيع قاعدة الإيرادات الحقيقية، وترشيد النفقات ورفع كفاءتها، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وضمان الاستدامة على المدى الطويل.

ثانياً: تحليل الموازنة العامة السورية بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2020-2024):

بناءً على نتائج التحليل بالقيم الاسمية للموازنة العامة، تبرز الحاجة الماسة إلى تعديل هذه القيم باستخدام سعر الصرف الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي لكل سنة، وذلك لتحويلها إلى قيم حقيقية تعكس القوة الشرائية الفعلية للإيرادات والنفقات، ونظراً للتقلبات الحادة والسريعة في سعر صرف الليرة السورية خلال فترة الدراسة، أصبحت القيم الاسمية غير كافية لتمثيل الواقع المالي بدقة لذلك تم اعتماد الدولار الأمريكي كمعيار موحد للمقارنة، بهدف تحقيق تقييم أكثر موضوعية وموثوقية لأداء المالية العامة في سورية.

1. تطور البنود الرئيسية للموازنة العامة بالقيم الحقيقية (2020-2024)

يوضح الجدول رقم (8) تطور الموازنة العامة السورية بالدولار الأمريكي، مبيناً انخفاضاً ملموساً في القيم الحقيقية للإيرادات والنفقات والعجز المالي خلال فترة الدراسة، رغم ارتفاع القيم الاسمية بالليرة السورية، نتيجة التضخم الحاد وتراجع قيمة العملة المحلية.

الجدول رقم (8) تطور الموازنة العامة بالقيم الحقيقية (2020-2024):

المبالغ بمليار دولار الامريكي					
2024	2023	2022	2021	2020	البيان
<u>2.27</u>	<u>03.90</u>	<u>3.68</u>	<u>4.81</u>	<u>5.85</u>	<u>إجمالي الإيرادات</u>
1.31	2.42	1.76	2.81	3.29	الإيرادات الجارية
0.96	1.47	1.92	2.01	2.56	الإيرادات الاستثمارية
<u>3.09</u>	<u>5.52</u>	<u>5.33</u>	<u>6.80</u>	<u>9.20</u>	<u>إجمالي النفقات</u>
2.30	4.52	4.53	5.60	6.21	العمليات الجارية
0.78	1.00	0.80	1.20	2.99	العمليات الاستثمارية
<u>0.82</u>	<u>1.62</u>	<u>1.65</u>	<u>1.99</u>	<u>3.35</u>	<u>إجمالي العجز</u>
0.09	0.27	0.24	0.40	0	الأوراق المالية الحكومية
0.73	1.35	1.41	1.59	3.34	المأخوذ من الاحتياطي
0.0001	0.0002	0.0002	0.0008	0.0023	التمويل الخارجي

بتحليل القيم الحقيقية الواردة في الجدول رقم 8 نجد:

1. تراجع الإيرادات الحقيقية:

انخفض إجمالي الإيرادات من نحو 5.85 مليار دولار عام 2020 إلى حوالي 2.27 مليار دولار عام 2024، أي بتراجع يقارب 61% خلال خمس سنوات، ويعكس هذا الانخفاض فقدان الإيرادات لقيمتها الحقيقية نتيجة التضخم وانهيار سعر الصرف، حيث لم يواكب النمو الاسمي بالليرة السورية أي زيادة فعلية في النشاط الاقتصادي أو في القدرة التحصيلية للدولة.

2. انخفاض النفقات الحقيقية:

- تراجع النفقات العامة من 9.20 مليار دولار عام 2020 إلى نحو 3.09 مليار دولار عام 2024، ما يعكس ضعف قدرة الحكومة على تمويل الإنفاق العام.
- شمل التراجع النفقات الجارية والاستثمارية معاً، حيث أدى تآكل قيمة العملة إلى تقليص حجم الخدمات العامة والمشاريع الاستثمارية المنفذة فعلياً، رغم الزيادات الكبيرة في القيم الاسمية.

3. العجز الحقيقي:

انخفض العجز من 3.35 مليار دولار عام 2020 إلى حوالي 0.82 مليار دولار عام 2024، إلا أن هذا التراجع لا يعد مؤشراً على تحسن فعلي في كفاءة المالية العامة، بل يعكس بالدرجة الأولى الأثر المباشر لتراجع القيمة الحقيقية للإيرادات والنفقات نتيجة التضخم وانخفاض قيمة العملة، وبذلك فإن تراجع العجز يعبر عن انكماش الموازنة العامة بالقيم الحقيقية أكثر مما يعبر عن نجاح في إدارة العجز أو ضبط الإنفاق.

4. طرق تمويل العجز:

ظل السحب من الاحتياطي العام المصدر الرئيسي لتمويل العجز، مع مساهمة محدودة من الأوراق المالية الحكومية في المقابل، بقي التمويل الخارجي ضئيلاً للغاية، مما يعكس محدودية قدرة الدولة على جذب موارد خارجية ويبرز الحاجة الملحة إلى تنوع مصادر التمويل لضمان استدامة الموازنة العامة على المدى الطويل.

2. الإيرادات العامة بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2024-2020):

تم تحويل القيم الاسمية للإيرادات إلى الدولار الأمريكي باستخدام سعر الصرف السنوي الرسمي، لتقديم صورة دقيقة عن الحجم الحقيقي للموارد المالية للدولة.

الجدول رقم (9) الإيرادات الحقيقية خلال الفترة (2024-2020):

المبالغ بـمليار دولار الأمريكي					
2024	2023	2022	2021	2020	البيان
<u>1.31</u>	<u>2.42</u>	<u>1.76</u>	<u>2.81</u>	<u>3.29</u>	<u>الإيرادات الجارية</u>
1.30	2.40	1.74	2.78	3.24	الضرائب والرسوم
0.01	0.03	0.02	0.02	0.05	إيرادات الوحدات المستقلة
<u>0.96</u>	<u>1.47</u>	<u>1.92</u>	<u>2.01</u>	<u>2.56</u>	<u>الإيرادات الاستثمارية</u>
0.64	0.96	1.57	1.64	2.00	الفوائض الاقتصادية
0.001	0.003	0.004	0.002	0.007	إيرادات الفنادق
0.004	0.010	0.009	0.016	0.039	فوائض البلديات

0.28	0.43	0.29	0.29	0.33	حق الدولة من النفط والثروات المعدنية
0.03	0.07	0.05	0.06	0.18	حق الدولة في شركات الهاتف النقال
<u>2.27</u>	<u>3.90</u>	<u>3.68</u>	<u>4.81</u>	<u>5.85</u>	إجمالي الإيرادات (مليار دولار)

بتحليل تطور الإيرادات الحقيقية للفترة من 2020 إلى 2024، نجد عدة نقاط مهمة:

- (1) تراجع الإيرادات الكلية: انخفضت إجمالي الإيرادات من 5.85 مليار دولار في 2020 إلى 2.27 مليار دولار في 2024، بنسبة تراجع تقارب 61%. ويعكس ذلك تدهور القوة الشرائية للإيرادات بسبب التضخم الحاد والانخفاض الكبير في قيمة الليرة السورية.
 - (2) الإيرادات الجارية: تراجعت من 3.29 مليار دولار إلى 1.31 مليار دولار، مما يشير إلى ضعف القدرة على تحصيل الموارد المالية المستمرة.
 - (3) الضرائب والرسوم: انخفضت من 3.24 إلى 1.30 مليار دولار، ما يعكس تقلص القاعدة الضريبية وضعف النشاط الاقتصادي الحقيقي، رغم زيادة الجباية بالليرة السورية.
 - (4) الإيرادات الاستثمارية: شهدت تقلبات لكنها انخفضت من 2.56 مليار دولار إلى 0.96 مليار دولار، مما يشير إلى ضعف العائد الاستثماري الفعلي، وقد يكون نتيجة تعثر المشاريع أو انخفاض قيمتها الحقيقية بسبب التضخم.
 - (5) الفوائض الاقتصادية: انخفضت من 2.00 مليار دولار إلى 0.64 مليار دولار، وهو مؤشر على عدم وجود تحسن حقيقي في أداء القطاع العام.
 - (6) إيرادات النفط والثروات المعدنية ظلت مستقرة تقريباً عند 0.28 مليار دولار، مما يعكس غياب تحسن ملموس نتيجة قيود الإنتاج وضعف الصادرات.
 - (7) إيرادات شركات الهاتف النقال: تراجعت من 0.18 مليار دولار إلى 0.03 مليار دولار، ما يضعف دور هذا المصدر كمساهم فعّال في الإيرادات العامة.
- وبالتالي يشير التحليل إلى أن الموازنة العامة السورية خلال الفترة 2020-2024 شهدت تراجعاً حقيقياً في الإيرادات، مع محدودية في مصادر التمويل المستدامة، مما يعكس تأثير الأزمة الاقتصادية الحادة وتأكل القوة الشرائية للعملة الوطنية.

3. النفقات العامة بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2020-2024):

تم تحويل القيم الاسمية للنفقات العامة إلى الدولار الأمريكي بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي لكل سنة، وذلك بهدف تقديم صورة أكثر واقعية عن القيمة الحقيقية للإنفاق الحكومي وقدرة الدولة الفعلية على تمويل الخدمات والمشاريع، ويسمح هذا التحويل بإظهار الأثر المباشر للتضخم وانخفاض قيمة الليرة السورية على القوة الشرائية للنفقات، مما يوفر تقييماً موضوعياً لحجم الضغوط المالية التي تعرضت لها الموازنة العامة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (10) النفقات بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2020-2024):

المبالغ بمليار دولار أمريكي					
2024	2023	2022	2021	2020	البيان
<u>0.40</u>	<u>0.70</u>	<u>0.63</u>	<u>0.82</u>	<u>1.58</u>	<u>الباب الأول</u>
0.29	0.53	0.48	0.58	1.16	الرواتب والتعويضات
0.10	0.18	0.16	0.23	0.42	رواتب المتقاعدين
<u>0.31</u>	<u>0.46</u>	<u>0.40</u>	<u>0.41</u>	<u>0.77</u>	<u>الباب الثاني / النفقات الإدارية</u>
<u>0.78</u>	<u>1.00</u>	<u>0.80</u>	<u>1.20</u>	<u>2.99</u>	<u>الباب الثالث / المشاريع الاستثمارية</u>
<u>0.59</u>	<u>1.75</u>	<u>2.30</u>	<u>2.94</u>	<u>1.10</u>	<u>الباب الرابع</u>
0.05	0.11	0.09	0.14	0.24	النفقات التحويلية
0.54	1.64	2.21	2.80	0.86	الدعم الاجتماعي
<u>1.00</u>	<u>1.60</u>	<u>1.18</u>	<u>1.43</u>	<u>2.75</u>	<u>الباب الخامس / الديون والالتزامات</u>
0.003	0.004	0.002	0.003	0.007	اعتمادات غير موزعة / مجلس الشعب
<u>3.09</u>	<u>5.52</u>	<u>5.33</u>	<u>6.80</u>	<u>9.20</u>	<u>الإجمالي</u>

بتحليل تطور النفقات الحقيقية حسب الأبواب الواردة في الجدول (10)، نجد:

1- الباب الأول - الرواتب والأجور والتعويضات:

تراجعت النفقات الحقيقية من 1.58 مليار دولار في 2020 إلى 0.40 مليار دولار في 2024، أي انخفاض يقارب 75%، ويعكس فقدان القوة الشرائية بشكل حاد على الرغم من الزيادة الاسمية الكبيرة بالليرة السورية.

2- الباب الثاني - النفقات الإدارية:

انخفضت النفقات الإدارية الحقيقية من 0.77 مليار دولار إلى 0.31 مليار دولار، مما يشير إلى

تراجع قدرة الدولة الفعلية على تمويل التشغيل الإداري بنفس المستوى الذي كان قائماً في عام 2020.

3- الباب الثالث - الإنفاق الاستثماري:

تراجعت القيمة الحقيقية من 2.99 مليار دولار إلى 0.78 مليار دولار، مما يعكس ضعف القدرة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية الفعلية نتيجة ارتفاع تكاليف الاستيراد وتآكل قيمة العملة.

4- الباب الرابع - النفقات التحويلية والدعم الاجتماعي:

شهدت انخفاضاً كبيراً من 1.10 مليار دولار إلى 0.59 مليار دولار، حيث ركزت الدولة على تقديم الدعم للفئات الأكثر هشاشة، مثل الأسر الفقيرة والمتضررة من الأزمة، غير أن الموارد المتاحة كانت محدودة مقارنة بالاحتياجات المتزايدة لهذه الفئات.

5- الباب الخامس - الالتزامات والديون:

تراجعت من 2.75 مليار دولار إلى 1.00 مليار دولار، مع استمرارية الأعباء المالية الكبيرة على الموازنة بسبب العجز المتنامي وتآكل القيمة الحقيقية للالتزامات.

6- الإنفاق الإجمالي الحقيقي:

انخفضت النفقات الإجمالية من 9.20 مليار دولار في 2020 إلى 3.09 مليار دولار في 2024، وهو ما يعكس تراجعاً حاداً في القوة الشرائية للإنفاق العام على الرغم من الزيادة الكبيرة في القيم الاسمية بالليرة السورية.

مما تقدم، يمكن الاستنتاج مما يلي:

- فقدت الليرة السورية أكثر من 96% من قيمتها الرسمية خلال فترة الدراسة، مما تسبب في تراجع حاد في القيمة الحقيقية للنفقات العامة.
- كان لتأثير التضخم وتقلبات سعر الصرف أثر أكبر على النفقات الجارية، مثل الأجور والدعم، مقارنة بالنفقات الاستثمارية، مما يزيد من هشاشة الوضع المعيشي للمواطنين.
- رغم توسع الالتزامات المالية الاسمية، يشير انخفاض قيمتها الحقيقية إلى تراجع القدرة الفعلية للحكومة على تمويل الخدمات العامة وسداد الديون.
- يفرض هذا الواقع تحديات هيكلية تتطلب إعادة النظر في أولويات الإنفاق، تعزيز كفاءة الموازنة، وضبط العجز، مع تبني أدوات تمويل أكثر استدامة.

4. العجز الحقيقي ونسبته من إجمالي الموازنة خلال الفترة (2020-2024):

للحصول على تقييم أكثر دقة لأداء المالية العامة في الجمهورية العربية السورية، تم تحويل القيم الاسمية للإيرادات والنفقات والعجز المالي إلى الدولار الأمريكي باستخدام السعر الرسمي السنوي للصراف الصادر عن مصرف سورية المركزي ويتيح هذا التحويل استخلاص مؤشرات تعكس التغيرات الحقيقية في القوة الشرائية للإنفاق الحكومي بعيداً عن تأثيرات التضخم وتقلبات العملة المحلية.

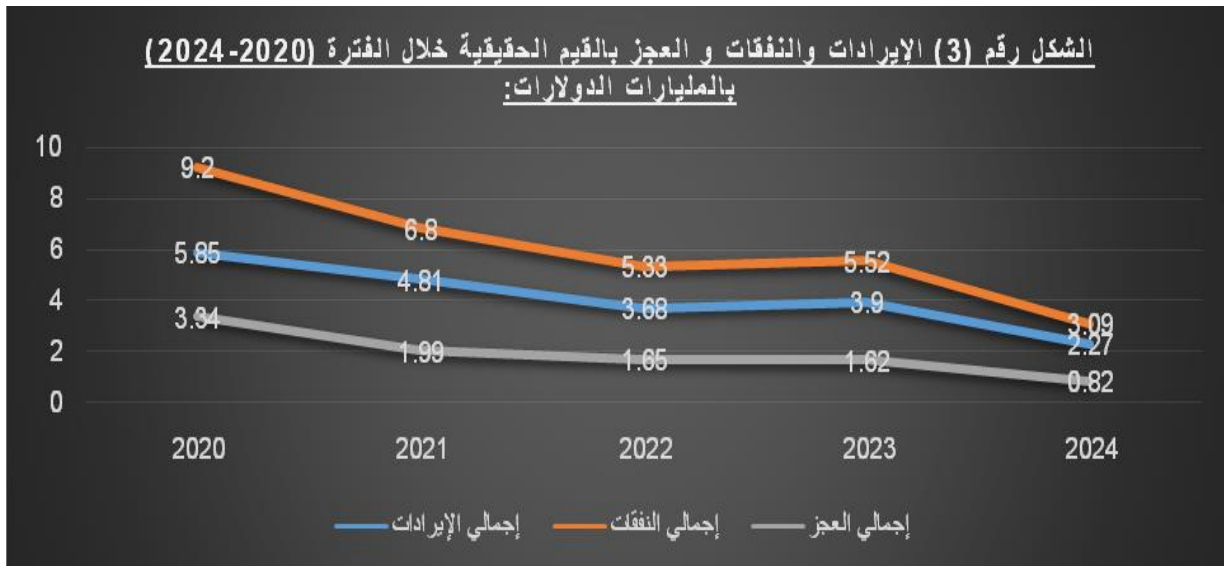
الجدول رقم (11) العجز الحقيقي ونسبته من إجمالي الموازنة خلال الفترة (2020-2024):

المبالغ بمليار دولار الامريكى					
البيان	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي الإيرادات	5.85	4.81	3.68	3.90	2.27
إجمالي النفقات	9.20	6.80	5.33	5.52	3.09
إجمالي العجز	3.35	1.99	1.65	1.62	0.82
نسبة العجز من إجمالي النفقات %	36	29	31	29	26.5

يوضح الجدول رقم (11) انخفاض إجمالي العجز من 3.35 مليار دولار في عام 2020 إلى 0.82 مليار دولار في عام 2024، أي بتراجع يقارب 75%، ومع ذلك يعكس هذا الانخفاض انخفاض القيمة الحقيقية لكل من الإيرادات والنفقات بسبب التضخم وفقدان القوة الشرائية لليرة السورية على الرغم من انخفاض العجز المطلق، ظلت نسبة العجز من إجمالي النفقات مرتفعة نسبياً، حيث كانت 36% في عام 2020، ثم انخفضت إلى 29% في 2021، وارتفعت إلى 31% في 2022، قبل أن تتراجع إلى 29% و 26.5% في عامي 2023 و 2024 على التوالي.

يشير هذا إلى استمرار تمويل جزء كبير من النفقات عبر العجز المالي، مما يعكس وجود عجز هيكلي مستمر في الموازنة العامة ويبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتحسين استدامة المالية العامة باختصار، يوضح الجدول السابق أن الموازنة السورية شهدت تراجعاً كبيراً في القيمة الحقيقية للإيرادات والنفقات، مع بقاء العجز الهيكلي قائماً، مما يعكس استمرار الضغوط المالية على الدولة.

الشكل رقم (3) تطور القيم الحقيقية للإيرادات والنفقات والعجز (2020-2024):



من الشكل رقم (3) نلاحظ أن الإيرادات والنفقات والعجز جميعها انخفضت تدريجياً خلال الفترة 2020-2024، ما يعكس تراجع القدرة الشرائية للموازنة العامة.

5. مصادر التمويل بالقيمة الحقيقية الحقيقي خلال الفترة (2020-2024):

لتقديم تقييم أدق لأدوات تمويل العجز في الموازنة السورية، تم تحويل القيم الاسمية إلى قيم حقيقية بالدولار الأمريكي باستخدام السعر الرسمي السنوي للصرف، يوضح هذا التحليل الانخفاض الفعلي في القدرة التمويلية للموارد الحكومية وانعكاسه على الاستدامة المالية.

الجدول رقم (12) مصادر تمويل العجز بالقيمة الحقيقية خلال الفترة (2020-2024)

المبالغ بمليار دولار الامريكي					
المصدر	2020	2021	2022	2023	2024
<u>أوراق مالية حكومية</u>	0	0.40	0.24	0.27	0.09
<u>المأخوذ من الاحتياطي</u>	3.34	1.59	1.41	1.35	0.73
<u>موارد خارجية</u>	0.0023	0.0008	0.0002	0.0002	0.0001
<u>الإجمالي</u>	3.34	1.99	1.65	1.62	0.82
<u>إجمالي النفقات</u>	9.20	6.80	5.33	5.52	3.09
نسبة تمويل النفقات من الموارد %	36	29	31	29	26.5

من الجدول أعلاه، نجد:

1- انخفاض إجمالي تمويل العجز:

تراجعت القدرة التمويلية تدريجياً من 3.34 مليار دولار في 2020 إلى 0.82 مليار دولار في 2024، رغم الارتفاع الكبير في المبالغ الاسمية المطلوب تمويلها باليرة السورية، ويعكس ذلك تآكل القوة الشرائية بسبب التضخم وفقدان قيمة العملة المحلية.

2- أوراق مالية حكومية:

بدأ الاعتماد على هذا المصدر في عام 2021، بعد إعادة تفعيل المرسوم رقم /60/ لعام 2007 المتعلق بإصدار سندات وأذونات الخزينة لتمويل عجز الموازنة، وظهرت هذه الأوراق لأول مرة بقيم صغيرة نسبياً بالدولار، وتمثل جزءاً محدوداً من إجمالي التمويل، مما يعكس محدودية الاعتماد على هذا المصدر في التمويل الداخلي.

3- الموارد الخارجية:

لم تشكل الموارد الخارجية سوى مساهمة رمزية، إذ بقيت قيمتها ضئيلة طوال الفترة، مما يعكس محدودية قدرة الدولة على جذب التمويل الخارجي لمواجهة العجز.

4- إجمالي النفقات ونسبة التمويل من الموارد:

تراجعت النفقات الحقيقية من 9.20 مليار دولار في 2020 إلى 3.09 مليار دولار في 2024، في حين أظهرت نسبة تمويل النفقات من الموارد انخفاضاً طفيفاً من 36% إلى 26.5%، مما يشير إلى استمرار الاعتماد على العجز في تغطية جزء كبير من النفقات رغم محاولات زيادة مصادر التمويل.

مما سبق، نستنتج أن تمويل العجز في الموازنة السورية يعتمد أساساً على الاحتياطي، مع مساهمة محدودة للأوراق المالية الحكومية والموارد الخارجية، في ظل انخفاض القيمة الحقيقية للموارد، مما يعكس الضغوط المالية المستمرة على الدولة ويبرز الحاجة إلى أدوات تمويل أكثر استدامة، كما توضح النسبة التناقص الطفيف في تمويل النفقات من الموارد التحديات المستمرة في إدارة التمويل رغم الجهود المبذولة لتوسيع مصادره.

الشكل (4) تطور القيم الحقيقية للإيرادات والنفقات والعجز ومصادر التمويل (2020-2024):



يوضح الشكل أعلاه التراجع الحاد في المؤشرات الحقيقية للموازنة العامة السورية خلال الفترة 2020-2024، حيث سجلت الإيرادات انخفاضاً يقارب 61%، والنفقات تراجعاً بنحو 66%، مما أسفر عن تقلص العجز بمعدل يقارب 75%.

ورغم هذا الانخفاض الكبير، بقي العجز مرتفعاً نسبياً مقارنة بحجم النفقات، فيما اعتمدت الحكومة بشكل رئيسي على السحب من الاحتياطي العام وأدوات الدين قصيرة الأجل كمصادر تمويل، مع غياب شبه كامل للتمويل الخارجي، مما يعكس هشاشة البنية التمويلية للموازنة وضعف مقومات الاستقرار المالي.

وتفصيلاً حسب السنوات:

- 2020: سجلت أعلى مستويات الإيرادات والنفقات والعجز، وتم تمويل العجز أساساً من الاحتياطي العام.
- 2021: بدأت الحكومة باستخدام السندات كأداة تمويلية، مع انخفاض الاعتماد على الاحتياطي.
- 2022: استمر الانكماش المالي، مع الاعتماد الأساسي على الاحتياطي العام.
- 2023: شهدت الموازنة استقراراً نسبياً، مع تمويل داخلي محدود.
- 2024: وصلت جميع المؤشرات إلى أدنى مستوياتها، مع اعتماد الموازنة على ما تبقى من الاحتياطي العام.

ويبرز من خلال تحليل هيكل تمويل العجز خلال هذه الفترة اعتماد الحكومة الكبير على مصادر غير مستدامة، أبرزها السحب من الاحتياطي العام وأدوات التمويل قصيرة الأجل، مما أدى إلى إضعاف مقومات الاستقرار المالي وبيّن محدودية قدرة الدولة على تأمين مصادر تمويل مستقرة وفعّالة.

وعليه، تتجلى الحاجة إلى تبني بدائل تمويلية أكثر استدامة تتوافق مع الخصوصيات الاقتصادية والمؤسسية والشرعية في سورية.

وتعد الصكوك الإسلامية السيادية خياراً استراتيجياً وإعداداً، إذ تجمع بين الامتثال لأحكام الشريعة، والارتباط بأصول إنتاجية حقيقية، والاعتماد على مبدأ تقاسم المخاطر والعوائد، ما يمنحها شرعية واسعة ويزيد من جاذبيتها لدى شريحة كبيرة من المستثمرين المحليين والدوليين.

ثالثاً: آلية تطبيق الصكوك الإسلامية السيادية في سورية:

تواجه الجمهورية العربية السورية تحديات اقتصادية ومالية متراكمة، أبرزها تمويل العجز الحكومي عبر أدوات تقليدية قصيرة الأجل، مما أدى إلى زيادة الضغوط المالية وارتفاع معدلات التضخم. في هذا السياق، تبرز الصكوك الإسلامية السيادية كأداة تمويلية مستدامة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، قادرة على تنويع مصادر التمويل وتعزيز الاستقرار المالي. ولتطبيق هذه الأداة بفعالية، يتطلب إنشاء إطار قانوني ومؤسسي متكامل يتميز بالشفافية والكفاءة، ويضمن حماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

1- الإطار القانوني والتنظيمي:

- يشكل الإطار القانوني والتنظيمي الركيزة الأساسية لنجاح الصكوك السيادية، ويشمل:
- إصدار تشريعات متخصصة تحكم عمليات إصدار وتداول الصكوك، مع تعريف واضح لمفاهيمها، وتحديد الحقوق والالتزامات القانونية للجهات المصدرة والمستثمرين، بما يضمن وضوح العلاقة التعاقدية والحماية القانونية.
 - إنشاء هيئة رقابة شرعية مستقلة تتولى الإشراف على جميع مراحل الإصدار للتحقق من توافق الصكوك مع أحكام الشريعة، بما يعزز الثقة الشرعية لدى المستثمرين.
 - تحديد أطر تنظيمية وإجرائية دقيقة لاختيار الأصول والمشروعات المؤهلة للإصدار، واعتماد معايير مالية وفنية صارمة لتقييم تلك الأصول، مع إخضاعها لمراجعات دورية لضمان الشفافية وجودة الإدارة.

2- الهيكل المؤسسي وآلية الطرح:

- يتطلب إصدار الصكوك السيادية إنشاء هيكل مؤسسي متكامل يشمل:
- تأسيس شركة ذات غرض خاص (SPV)⁽¹⁾: تتولى إدارة الأصول الخاصة بالصكوك بشكل مستقل عن أصول الدولة، لضمان حماية حقوق المستثمرين وتقليل المخاطر.

(1) شركة الغرض الخاص (Special Purpose Vehicle) هي كيان قانوني مستقل يُنشأ خصيصاً لإصدار الصكوك الإسلامية السيادية. وتُستخدم هذه الشركة كوسيط بين الجهة المصدرة (مثل الدولة أو وزارة المالية) والمستثمرين، بحيث تقوم الشركة بامتلاك الأصول محل التصكيك وإصدار الصكوك بناءً على هذه الأصول.

• اختيار أصول ومشاريع ذات جدوى إنتاجية واضحة، مثل مشاريع الطاقة والبنى التحتية، لضمان استدامة العوائد.

• تصميم الصكوك وفق الصيغ الشرعية المناسبة مثل الإجارة والمشاركة، بما يحقق الامتثال الشرعي ويزيد من جاذبية الإصدار.

• إعداد وثائق الإصدار، بما في ذلك نشرة الإصدار، وبيان العوائد المتوقعة، وعدد الصكوك، ومدة الاستثمار، وتفاصيل المخاطر، تمهيداً لطرح الصكوك للاكتتاب العام أو الخاص.

3- مراحل تطبيق الصكوك السيادية في سورية:

تطبق الصكوك الإسلامية السيادية تدريجياً عبر ثلاث مراحل:

أ) المرحلة التأسيسية:

- وضع الإطار التشريعي والمؤسسي وإصدار القوانين اللازمة لضمان الشفافية وحماية المستثمرين.
- إنشاء هيئة رقابة شرعية وشركات SPV للإشراف على التوافق الشرعي وإدارة الأصول.
- تنفيذ إصدار تجريبي محدود لتمويل مشاريع أولية (لا سيما البنية التحتية) بهدف اختبار السوق وتقييم تجاوب المستثمرين.

ب) مرحلة التوسع:

- إصدار صكوك دورية منتظمة لتغطية العجز السنوي في الموازنة العامة، بما يحقق استدامة التمويل ويقلل الاعتماد على التمويل القصير الأجل ذي الآثار التضخمية.
- ربط الإصدارات بمشاريع إنتاجية ذات عائد اقتصادي، مثل مشاريع الطاقة والزراعة والبنية التحتية، بما يوفر عوائد مستقرة ويمكن توزيعها على المستثمرين ويعزز التنمية الاقتصادية.

ت) مرحلة التكامل:

- دمج الصكوك ضمن أدوات السياسة المالية والنقدية، واستعمالها في إدارة الدين العام وتنظيم السيولة، وتقليل الاعتماد على أدوات الدين التقليدية.
- إنشاء مؤشرات معيارية لتسعير الصكوك ونشر تقارير دورية لضمان الشفافية وتقييم الأداء، بما يزيد من جاذبية الصكوك للمستثمرين المحليين والدوليين.

4- المبررات الاقتصادية لاعتماد الصكوك في سورية:

- تتعدد المبررات التي تجعل الصكوك الإسلامية خياراً استراتيجياً لسورية، ومن أبرزها:
- تنوع مصادر التمويل بعيداً عن الأدوات التقليدية قصيرة الأجل.

- تحقيق الانسجام مع الضوابط الشرعية لتوسيع قاعدة المستثمرين المحليين والدوليين.
- تحفيز الادخار المحلي وجذب رؤوس الأموال من المغتربين السوريين والمستثمرين في الدول الإسلامية.

- تعزيز الشفافية والانضباط المالي من خلال تحديد دقيق للأصول والمشاريع الممولة.
- دعم الاستقرار المالي والنقد يعبر تقليل الاعتماد على التمويل التضخمي.

5- الإطار التشريعي والمؤسسي اللازم لإنجاح تطبيق الصكوك الإسلامية السيادية في سورية:

- إصدار قانون خاص بالصكوك السيادية يحدد أنواعها وآليات إصدارها وتداولها.
- إنشاء هيئة شرعية مستقلة للإشراف على مطابقة الإصدارات لأحكام الشريعة.
- تأسيس شركة ذات غرض خاص (SPV) تتولى إدارة الأصول وتنفيذ عقود الإصدار.
- تفعيل السوق المالية السورية لاستيعاب تداول الصكوك وتحقيق سيولة لها.
- بناء كوادر فنية وشرعية قادرة على تصميم وإدارة إصدارات الصكوك بكفاءة.

6- التحديات المحتملة أمام تطبيق الصكوك في سورية:

- هناك العديد من التحديات التي قد تعيق تطبيق الصكوك الإسلامية السيادية، منها:
- ضعف البنية التشريعية والتنظيمية الحالية.
- الحاجة إلى تطوير الكوادر الفنية والشرعية المتخصصة.
- المخاطر المرتبطة بضمان كفاءة المشاريع الممولة بالصكوك.
- تحديات السيولة وثقة المستثمرين في الأسواق المالية المحلية.
- ضرورة وجود آليات رقابية واضحة لضمان الالتزام الشرعي والشفافية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. تضخم القيم الاسمية للموازنة مقابل تراجع القيم الحقيقية، حيث تشير البيانات المالية للفترة 2020-2024 إلى أن الأرقام الكبيرة الظاهرة في الموازنة تعكس أثر التضخم وانخفاض قيمة الليرة السورية، دون أن تعكس نمواً اقتصادياً حقيقياً.
2. الاعتماد على التمويل الداخلي والسحب من الاحتياطي بصورة غير مستدامة، حيث أن أسلوب تمويل العجز خلال الفترة المدروسة اعتمد بشكل رئيسي على حلول قصيرة الأجل، مما أدى إلى استنزاف الموارد الوطنية، وعدم توفير قاعدة تمويلية مستدامة.
3. ضعف كفاءة النفقات العامة وتآكل الإيرادات الحقيقية، فعلى الرغم من الزيادة في النفقات الاسمية، فإنها لم تحقق مردوداً اقتصادياً ملموساً، كما شهدت الإيرادات الفعلية تراجعاً واضحاً، مما يعكس ضعف كفاءة السياسات المالية المعتمدة.
4. الحاجة إلى أدوات تمويلية جديدة ومستقرة، فقد أظهرت الموازنة العامة أن الأدوات التقليدية فقدت فعاليتها في مواجهة العجز المالي، مما يستلزم البحث عن بدائل مبتكرة تضمن استدامة التمويل وتخفف الأعباء الاقتصادية على الدولة.

ثانياً: التوصيات:

- 1- تبني الصكوك الإسلامية السيادية كأداة تمويلية حقيقية، حيث ينصح بربط الصكوك بمشاريع إنتاجية وخدمية ملموسة لتعزيز القيمة الحقيقية للإيرادات المالية وتقليل آثار التضخم، على سبيل المثال: إصدار صكوك لتمويل مشاريع الطاقة والزراعة، التي توفر عوائد اقتصادية مباشرة تساهم في تحقيق استقرار مالي حقيقي.
- 2- تخفيف الاعتماد على السحب من الاحتياطي والاقتراض الداخلي، حيث ينبغي تنويع أدوات التمويل عبر إصدار صكوك بالعملة المحلية والأجنبية، مما يخفف الضغط على الموارد النقدية ويؤمن تمويلاً طويلاً لأجل أكثر استدامة.
- 3- توجيه حصيلة الصكوك حصراً إلى المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية، وبالتالي، يجب عدم استخدام الصكوك لتغطية النفقات الجارية، بل توجيهها لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين كفاءة النفقات العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحقيقية للدولة.

4- جذب رؤوس أموال محلية وخارجية عبر إصدار صكوك دولية، إصدار صكوك دولية يسهم في توفير تدفقات مالية مستقرة، وتعزيز استقرار العملة المحلية، والتخفيف من تأثير العقوبات الاقتصادية، مع الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في هذا المجال مثل ماليزيا والسعودية ودبي ودول أخرى، مع تكيف التجربة وفق خصوصية الاقتصاد السوري.

المراجع

- 1- البرغوثي، عمار. (2017). الصكوك الإسلامية السيادية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة. المجلة العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- 2- البنك الدولي (2017). إرساء إطار قانوني لإصدار الصكوك السيادية: منظور إدارة الدين العام. ورقة مناقشة رقم (18). البنك الدولي.
- 3- بنك دبي الإسلامي (2022) التقرير السنوي 2022 - دور بنك دبي الإسلامي في التمويل المستدام.
- 4- بنك نغارا ماليزيا (2023) تقرير السوق المالي الإسلامي في ماليزيا 2023/2022. كوالالمبور.
- 5- البيان المالي الحكومي في الجمهورية العربية السورية - وزارة المالية (2020-2024).
- 6- الجميل، عبد الرحمن (2018). المالية العامة والنظام الضريبي. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- 7- الرؤية السعودية 2030 (2016) الرياض: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- 8- السيد، محمد أحمد (2018). "دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة". مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، 12(3)، ص 89-112.
- 9- صندوق النقد العربي (2022) الصكوك: الإطار النظري والتطبيقي. أبو ظبي: معهد التدريب وبناء القدرات.
- 10- عبد الخالق، جلال (2014). السياسة المالية في الاقتصاديات النامية: عجز الموازنة والدين العام. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 11- عبد المجيد، محمد عبد العزيز. (2015). المالية العامة والسياسة المالية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- 12- غنايم، حسن (2020). الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية بديلة للدين العام. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، 15(1).
- 13- القرني، عبد الله بن محمد (2016) الصكوك الإسلامية السيادية- دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية. الرياض- مركز البحوث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 14- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (2010). معيار الصكوك الإسلامية. كوالالمبور: IFSB.

- 15- مجمع الفقه الإسلامي الدولي (2004). قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي. الدورة السابعة عشرة، مكة المكرمة.
- 16- محمد رضا (2020) مبادئ وممارسات الصكوك الإسلامية السيادية- القاهرة- الدار الأكاديمية للنشر.
- 17- مصرف سورية المركزي (2022). النشرة الاقتصادية الفصلية، عدد خاص بالمالية العامة.
- 18- المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية- البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) (2015).
- 19- المهاني، خالد (2010). المالية العامة: الإيرادات والنفقات العامة والموازنة. دمشق: جامعة دمشق - كلية الاقتصاد.
- 20- مؤسسة التمويل الأخلاقي العالمية (2022) تقرير الصكوك المستدامة 2022.
- 21- مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) تقرير التمويل الإسلامي السعودي 2021. الرياض.
- 22- الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية (2023) تقرير سوق رأس المال لعام 2023.
- 23- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) (2015). المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. البحرين.
- 24- وزارة المالية - المملكة العربية السعودية (2022). التقرير السنوي 2022. الرياض:
- 25- وزارة المالية الإماراتية (2024). 25 مليار درهم إماراتي في إصدارات سندات الخزنة الحكومية والصكوك الإسلامية.
- 26- وزارة المالية السعودية (2017). برنامج صكوك حكومة المملكة العربية السعودية بالريال السعودي.
- 27- وزارة المالية السعودية (2021). تقرير إصدارات الدين العام وبرنامج الصكوك الحكومية. الرياض: المركز الوطني لإدارة الدين.
- 28- وزارة المالية السعودية. (2022). التقرير السنوي 2022. الرياض: وزارة المالية.
<https://www.mof.gov.sa/en/FinancialReports/Pages/default.aspx>
- 29- وزارة المالية المصرية (2022) البرنامج الوطني لتمويل المشروعات الحكومية عبر الصكوك. القاهرة.